موافقات الأُشموني للنحويين الكوفيين في شرحه على ألفية ابن مالك

Al-Ashmouni's Approvals Of The Kufic Grammarians In His Commentary On The Alfiyyah Of Ibn Malik

أ. م. د. عباس حميد سلطان
قسم اللغة العربية/كلية الآداب/ الجامعة العراقية
Assistant Professor Abbas Hamid Sultan
The department of Arabic language,college of Literature
Iraqi University

Abstract:

Subject Of This Research Is (Al-Ashmuni's Approvals Of The Kufic Grammarians In His Explanation Of The Alfiyyah Of Ibn Malik), And One Of The Reasons For Choosing This Topic Is The Lack Of Researchers' Treatment Of The Works Of Al-Ashmuni, The Grammatical World, And The Status Of The Millennium And The Abundance Of Its Commentaries. Among Them, The Aim Of This Research Is To Introduce Ashmouni, The Outstanding Grammatical Scholar, And To Highlight The Scientific Value Of Ashmouni's Explanation.

After The Introduction, This Research Was Divided Into: Preface: It Dealt With The Life Of Al-Ashmouni, And The Grammatical Issues Of Al-Ashmouni's Approval Of The Kufic Grammarians In His Commentary On The Alfiya Of Ibn Malik. Then The Research Concluded With A Conclusion That Included The Most Important Findings.

* * *

الملخص

موضوع هذا البحث (موافقات الأُشموني للنحويين الكوفيين في شرحه على ألفية ابن مالك)، ومِن أسباب اختيار هذا الموضوع هو قِلّة تناول الباحثين لمؤلفات الأُشموني العالم النحوي اللغوي، ومكانة الألفية وكثرة شراحها، فكثير من العلماء تنافسوا في نثرها وإعرابها وإظهار غوامضها وحَلّ مسائلها، والأشموني واحد مِن هؤلاء، وهدف هذا البحث هو التعريف بالأشموني العالم النحوي الفذ وإبراز القيمة العلمية لشرحه، والوقوف على المسائل التي تابع فيها الأشموني الكوفيين. وقد قامت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، على أن أضع عنواناً للمسائل، وقد يعبّر العنوان عن رأي الأشموني. وتقديم كلام الأشموني وعرض المسألة وفق ترتيب ابن مالك لألفيته. وأورد ما استدلّ به الأشموني فيها بنصّه، ثمَّ تحليل كلام الأشموني وَذِكر آراء المذاهب الأخرى. وعنيت بتحقيق آراء العلماء ونسبتها إلى أصحابها وأرجح ما أراه صواباً، وقد قسمتُ هذا البحث بعد المقدّمة على: التمهيد: تناولت فيه حياة الأشموني، ثمَّ المسائل النحويّة لموافقات الأشموني للنحويين الكوفيين في شرحه على ألفية ابن مالك. ثم ختمتُ البحث بخاتمة اشتملت على أهم النتائج التي توصلت إليها.

* * *

المقدّمة

الحمد لله كرَّم الإنسان وَفَضّله على جميع مخلوقاته بنعمتي عقله وبيانه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي أرسلهُ الله رحمةٌ للعالمين، وأنزل عليه القرآن بلسانٍ عربيٍّ مبين، وعلى آله وأصحابه ومن تبعه بإحسانٍ إلى يوم الدين.

وبعد؛ فموضوع هذا البحث (**موافقات الأُشموني للنحويين الكوفيين في شرحه على ألفية ابن مالك**)، ومِن أسباب اختيار هذا الموضوع هو قِلّة تناول الباحثين لمؤلفات الأُشموني العالم النحوي اللغوي، ومكانة الألفية وكثرة شراحها الذين تناولوها بالبحث والتدقيق، فكثير من العلماء تنافسوا في نثرها وإعرابها وإظهار غوامضها وحَلّ مسائلها، والأشموني واحد مِن هؤلاء. وهدف هذا البحث هو التعريف بالأشموني العالم النحوي الفذ وإبراز القيمة العلمية لشرحه، والوقوف على المسائل التي تابع فيها النحويين الكوفيين.

وتقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي على النحو الآتي: أضع عنواناً للمسائل، وقد يعبّر العنوان عن رأي الأشموني. تقديم كلام الأشموني الذي وقع فيه الخلاف لذا كان عرض المسائل وفق ترتيب ابن مالك لأبيات ألفيته. أورد ما استدلّ به الأشموني فيها بنصّه، موضحاً موضع الاستدلال، وقد أتصرف به إن كان طويلاً. تحليل كلام الأشموني وَذِكر ما في المسألة من مذاهب أخرى. قد يعرض في بعض المسائل سهو من العلماء المتأخرين في نسبة الآراء إلى قائلها، لذا عنيت بتحقيق نسبتها إلى أصحابها، وَبَيّنت وجهة السهو فيها، معتمداً في ذلك على كتبهم وترجيح ما أراه صواباً، مهتدياً بآراء النحويين.

وقد قسمت هذا البحث بعد المقدّمة على ما يأتي: أولا: التمهيد وعنوانه (سيرة الأشموني) وقد تناولت فيه: اسمه ونسبه وكنيته ومولوده ونشأته وتعليمه وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته. ثانياً: المسائل النحويّة لموافقات الأشموني للنحويين الكوفيين في شرحه على ألفية ابن مالك. ثم ختمتُ البحث بخاتمة اشتملت على أهم النتائج التي وصل إليها الباحث في دراسته. وخِتاماً أسأل الله عَزّ وجل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم وأن يجعله في ميزان حَسناتنا وحَسنات كل مَن انتفعنا بعلمه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

* * *

التمهيد

سيرة الأشموني

١- اسمه ونسبه وكنيته:

هو علي بن محمد بن عيسى بن يوسف بن محمد النور أبو الحسن بن الشمس بن الأشرف الأشموني الأصل، ثم القاهري، الشافعي، ويعرف بالأشموني[١]. أمّا قولهم الأشموني فيقول ابن الأثير: «الأُشْمُوني بضم الألف وسكون الشين المعجمة وضم الميم هذه النسبة إلى أُشمون وهي إحدى قرى دمياط في مصر»[٢].

٢- مولده ونشأته:

من المتفق عليه أنَّ الأشموني ولد في شعبان سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة من الهجرة، وكان مولده بمنطقة تدعى قناطر السباع من أحياء أشمون بدمياط مصر، باتفاق الروايات[٣].وقد نشأ نشأة أبناء المسلمين في تلك الأيام فحفظ القرآن الكريم ودرس القراءات، كما حفظ بعض متون الفقه، واللغة، مثل: المنهاج في الفقه الشافعي، وجمع الجوامع في أصول الفقه، وألفية ابن مالك في النحو، وغير ذلك[٤].

٣- تعليمه وشيوخه:

وفضلا عمَّا تَمَّ ذكره سابقاً فقد اتَّجه الأشموني إلى الأعلام (الشيوخ) في عصره فأخذ عنهم ما برعوا فيه، ولقد شمل ذلك جميع العلوم التي عرفت في عصره، وعلى رأس ذلك علوم العربيّة، والدِّين ومن العلوم النقلية والعقليّة، فكان فقيهاً متكلماً، ونحوياً ناظماً، عالماً باللغة والفقه متقناً في مذاهبه وفتاويه المختلفة، كما أنَّه كان عالماً نحوياً، فصيح اللسان حافظاً لمذاهب النحو ملماً بآراء أصحابها[٥].

وقد كان سبب اشتغال الأشموني بالعلم هو تردده على مجالس إملاء الشيخ الحافظ ابن حجر للحديث، وقد درس الفقه واللغة على عدد كبير من الأساتذة ذكرهم السخاوي بقوله: «بعد حضور إملاء شيخنا فيما قال فأخذ الفقه عن المحلي، والعلم البلقيني عن المناوي، والباجي والنور الجوجري، وكذا أخذ العربية والفرائض عن الكافياجي، وسيف الدين الحصني، والسار مساحي»[٦].

٤- تلاميذه:

قضى الأشموني جُلّ عمره متفرغاً للتعليم والتأليف مكبّاً على العلم مع التقشف في مَأكلِهِ، وملبسه، ومشربه، ومسكنه، لا هَمَّ له سوى العلم والطاعة[٧]، ومن يكن هذا شأنه في حياته فلا بُدَّ أن يكثر تلاميذه ومؤلفاته لذلك عظمت مؤلفاته وهذا أمر يكاد مترجمو الأشموني يجمعون عليه، ومع

(١) ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ٥/٦.
(٢) معجم البلدان: حرف الهمزة:١/٢٠٠.
(٣) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ١٦٥/٢.
(٤) ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ٥/٦.
(٥) ينظر: معجم المؤلفين: ٤٩٦.
(٦) الضوء اللامع: ٢٥٩/٧، وينظر: بغية الوعاة: ١٢٧/١.
(٧) ينظر: البدر الطالع: ٢٠١/٢.

ذلك لم يذكروا له تلاميذ بأسمائهم ولعلَّ ذلك يرجع إلى كثرتهم وصعوبة حصرهم فلم أجد له في كتب التراجم تلميذاً باسمه إلَّا ما جاء عرضاً في ترجمة علي بن داؤود بن سليمان الجوجري القاهري الشافعي خطيب جامع طولون من أنَّه أخذ عن الفضلاء كالنور والأشموني قاضي دمياط[١].

٥- مؤلفاته: أمّا مؤلفاته فهي كثيرة منها:

١. منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: وهو شرحه على الألفية المشهور بـ(شرح الأشموني) وهو أشهر شروح الألفية.

٢. نظم ايساغوجي: وهو كتاب في المنطق مشهور.

٣. حاشية الأنوار لعمل الأبرار للشيخ الإمام جمال الدين يوسف بن إبراهيم الشافعي المتوفى سنة تسع وتسعين وسبعمائة من الهجرة وهو في فقه الشافعيّة، والأشموني كما تقدّم أحد أئمة الشافعيّة.

٦- وفاته:

توفي الأشموني بالقاهرة إجماعاً أمّا تاريخ وفاته فالأكثرون على أنَّه كان في سنة(٩٢٩هـ)،وقد ذكر بعضهم أنَّه توفي في سنة(٩١٨هـ)، وغيرهم في سنة(٩٠٠هـ)، ولعلَّ الأوّل أرجح لكثرة الجازمين به[٢].

المسائل النحويّة لموافقات الأشموني للنحويين الكوفيين في شرحه على ألفية ابن مالك.

المسألة الأولى: الخلاف في إعراب الأسماء الستة.

قال الأشموني: «اعلم أنَّ ما ذكره الناظم من إعراب هذه الأسماء بالأحرف هو مذهب طائفة من النحويين: منهم الزجاجي، وقطرب، والزيادي، من البصريين، وهشام من الكوفيين، في أحد قوليه. قال في شرح التسهيل: وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف، ومذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، فإذا قلت: (قام أبو زيد)فأصله: أبُوُ زيد، ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار: أبُوُ زيد، فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت»[٣]. ثم ذكر الأشموني موضحا ومتابعا لرأي بعض الكوفيين:((وهذا الإعراب متعين في الأول منها وهو ذو ولهذا بدأ به، وفي الثاني منها وهو الفم في حالة عدم الميم ولهذا ثنى به، وغير متعين في الثلاثة التي تليهما، وهي: أب وأخ وحم لكنه الأشهر والأحسن فيها))[٤].

وفي إعراب الأسماء الستة وما يتعلق بها، اختلف الكوفيون في المسائل الآتية:

١- ما يعرب من هذه الأسماء بالحروف: المشهور عند النحويين أنَّ ما يعرب بالواو والألف والياء ستة أسماء هي: (أبوك، أخوك، حموك، فوك، ذو مال، هنوك) إذا توافرت فيها عدة شروط نصّ عليها النحويون في مطولات النحو[٥]. ولكنِّ الفراء جعلها

(١) ينظر: شذرات الذهب: ١٦٥/٨.

(٢) ينظر: شذرات من ذهب: ١٦٥/٨، والأعلام: ١٠/٥.

(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٥٤/١.

(٤) المصدر نفسه : ٥٤/١.

(٥) ينظر: الكواكب الدرية: ٣٧-٣٨.

خمسة، وقصر الإعراب بالحروف على الخمسة الأول، وأنكر أن يكون (هن) مما يرفع بالواو، وينصب بالألف، ويجر بالياء، لأنَّه كما يقول أبو علي الشلوبين -لم يعرفها- أي لغة التمام- على اتساعه في لغات هذه الأسماء[١]. لذلك اكتفى بإعرابه بالحركات الظاهرة.

٢- علامة إعرابها: ذكر بعض النحويين أنَّ في إعراب الأسماء الستة، وهي: (أبوك، أخوك، حموك، فوك، هنوك، ذو مال) اثني عشر مذهباً[٢]، وجدت ثلاثة منها للكوفيين: الأول: أنَّها معربة من مكانين بالحروف والحركات السابقة عليها، فالضمة والفتحة والكسرة التي كانت إعراباً لها في حال إفرادها، هي علامات إعرابها مع الحروف: الواو، الألف، والياء، في حال الإضافة. وقد وجدت هذا المذهب منسوباً تارة للكوفيين[٣]، وتارة ثانية للكسائي والفراء[٤]، وأخيراً للفراء وحده[٥]، وهو مذهب أبي بكر بن الأنباري[٦].

وحجة أصحاب هذا المذهب أنَّ الحركات موجودة قبل الحروف، وهذه الحروف تختلف باختلاف العامل، لذلك كانا جميعاً إعراباً، وأفسد العكبري هذا المذهب، وردّ من ثلاثة أوجه:

أ- إنَّ الإعراب يفرق بين المعاني، والفرق يحصل بعمل واحد فلا حاجة لعمل آخر.

ب- وإنَّ الإعراب نتيجة عن عامل، والعامل الواحد لا يصح أن يعمل عملين في موضع واحد.

ج- وإنَّ هذا المذهب يئول إلى أن تكون الكلمة جميعها علامات إعراب في مثل قولك: (فوك وذو مال) فإنَّ ضمة الفاء والذال والواو بعدهما هي الكلمة كلها، فإن كان ذلك إعراباً، فأين المعرب[٧]؟ وقد ردَّ د. مهدي المخزومي هذا المذهب وجعل إعرابها بالحركات -وهو مذهب البصريين- أقرب إلى طبيعة العربية من إجراء الكوفيين لهن في انتهاج إعراب غريب كان موضوع جدل طويل[٨].

ورده أيضاً إبراهيم السامرائي، لأنَّه يجمع بين الحركة والحرف، وليس من ازدواج وحقيقة الصوت واحد، والمسألة تتصل بقصر الصوت وطوله، وقولنا بالحركات مضلل؛ لأنَّه فصل الصوت عن حقيقته الطويلة[٩].

---

(١) ينظر: التوطئة: ١٢٣-١٢٤، وارتشاف الضرب: ٤١٥/١، وشرح شذور الذهب: ٤٣، وشرح اللمحة البدرية: ٢٥٢/١، وهمع الهوامع: ١٢٣/١، والكواكب الدرية: ٣٨/١، الموفي في النحو الكوفي: ١٣.

(٢) ينظر: الفرائد الجديدة: ٨٠/١، وهمع الهوامع: ١٢٣/١-١٢٥.

(٣) ينظر: المقتضب: ١٥٥/٢، وأسرار العربية: ٤٤، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١٧/١ م: ٢، والإيضاح في شرح المفصل: ١١٧/١، وشرح المفصل: ٥٢/١، وشرح الرضي على الكافية: ٢٧/١، ومدرسة الكوفة: ١٨٦-١٨٧، والمدارس النحوية أسطورة وواقع، إبراهيم السامرائي: ١٧٧.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤١٦/١، وشفاء العليل: ١٢٢/١، وهمع الهوامع: ١٢٥/١.

(٥) ينظر: الآمالي الشجرية: ٤٠/٢، التبيين: ١٩٤ م: ٢٠ .

(٦) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٢٥٠.

(٧) ينظر: التبيين: ٢٠٠ م: ٢٠.

(٨) مدرسة الكوفة: ١٩٠.

(٩) المدارس النحوية أسطورة وواقع: ١٧٨-١٧٩.

الثاني: أنَّها معربة بالحروف فقط، وأن هذه الحروف: الواو، الألف، والياء هي الإعراب نفسه، لإغنائها عن الحركات ونيابتها عنها، وهو مذهب هشام بن معاوية في أحد قوليه[١]. والغريب في الأمر أن ينسب الزجاجي هذا المذهب للكوفيين، يقول:»وبين العلماء اختلاف في هذه الواو والألف والياء، فيقول الكوفيون هي الإعراب نفسه، ويقول البصريون الحركات اللواتي قبل هذه الحروف هي الإعراب، وهذه إشباع»[٢]. وهذا المذهب أقوى المذاهب، وأسهلها وأبعدها عن التكلف؛ لأنَّه يدرك حقيقة الحركات التي تحولت بالمد إلى حركات طويلة رسمت واواً وألفاً وياء[٣]. وهو ما أخذ به المعربون في العصر الحاضر.

الثالث: «أنَّها معربة بالعين، والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع، وهو مذهب هشام في قوله الثاني»[٤]. ومما اختلف فيه الكوفيون -على اختلاف في النقل عنهم- إلحاق (امرؤ) و(ابنم) بما يعرب من مكانين، فنقل ذلك تارة عن الكوفيين[٥]، وتارة أخرى عن الكسائي والفراء[٦]، وتارة ثالثة عن الفراء وحده[٧].

ونقل عن الفراء أيضاً أن أجاز في (امرؤ) وجهاً آخر، هو أن تعرب من الهمزة، وتترك الراء مفتوحة، فتقول: (قام امرَؤٌ)، و(ضربت امرَأ)، و(مررت بامرَئ)[٨]، وزاد على ذلك أبو بكر بن الأنباري وجهين آخرين، يقول: «وإذا أسقطت العرب الألف من (امرئ) كان لها فيه مذهبان: التعريب من مكانين، والتعريب من مكان واحد، فإذا أعربوه من مكانين قالوا: (قام مُروٌ)، و(ضربت مَرأ)، و(مررت بمَرء)، ومنهم من يقول: (قام مَرْؤٌ)، و(ضربت مَرْأً)، و(مررت بمَرئٍ) وبهذه اللغة نزل القرآن أعني بالتعريب من مكان واحد، قال الله تعالى: ﴿يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾(سورة البقرة: ١٠٢)»[٩].

المسألة الثانية: هل تلزم سوى النصب على الظرفية؟

قال الأشموني:((ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أنَّ(سوى)من الظروف اللازمة؛ لأنَّها يوصل بها الموصول، نحو:(جاء الذي سواك)؛

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤١٥/١، والمساعد: ٢٩/١، وشرح الأشموني مع الصبان: ٧٤/١، والفرائد الجديدة: ٨٠/١، وهمع الهوامع: ١٢٣/١-١٢٤.

(٢) مجالس العلماء: ٢٥٢، وينظر: تذكرة النحاة: ١٤٤.

(٣) ينظر: وشرح الأشموني مع الصبان: ٧٤/١، المدارس النحوية أسطورة وواقع: ١٧٨.

(٤) ارتشاف الضرب: ٤١٦/١.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤١٥/١، وشرح التصريح على التوضيح: ٣٦٥/٢.

(٦) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ٢١١/١-٢١٢، وتهذيب اللغة: ٢٨٧/١٥.

(٧) ينظر: تذكرة النحاة: ١٧٤.

(٨) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ٢١٢/١، وتهذيب اللغة: ٢٨٧/١٥.

(٩) إيضاح الوقف والابتداء: ٢١٣/١، وينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٣.

قالوا: ولا تخرج عن الظرفية إلَّا في الشعر، وقال الرماني والعسكري: تستعمل ظرفاً غلباً، وكـ(غير) قليلاً، وهذا أعدل ولا ينهض ما استدل به الناظم حجة؛ لأنَّ كثيراً من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم، وهو الجر، وبعضه قابل للتأويل))[١].ذهب الكوفيون إلى أنَّ(سوى) تكون اسماً وتكون ظرفاً وهو اختيار الأشموني، وذهب البصريون إلى أنَّها لا تكون إلّا ظرفاً[٢].

وذهب جمهور البصريين إلى أنَّ(سوى)ظرف، وأنّها لا تخرج عن الظرفية، ومعناها(مكان، فإذا قلت: (جاءني القوم سواك)كان المعنى: جاءني القوم مكانك، وبدلك، ثم دخلها معنى الاستثناء، جاء في كتاب سيبويه: «وأمَّا (أتاني القوم سواك)، فزعم الخليل أنَّ هذا كقولك: (أتاني القوم مكانك)، و(ما أتاني أحد مكانك) إلّا في سواك معنى الاستثناء»[٣].

وقالوا الدليل على أنَّها ظرف أنَّها تكون صلة، تقول: (مررت بمن سواك)، وأن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها كقول لبيد:

وأبـــــــذل ســـــــوام الـــمـــال
إن ســـواءهـــا دهـــمـــاً وجـــونـــا[٤]

ولا يكون ذلك في شيء من الأسماء إلّا ما كان ظرفاً[٥]. وهذا الدليلان لا يدلَّان إلّا على أنَّها تقع ظرفاً، ولا يدلّان على أنَّها ملازمة للظرفية فإنَّه من المعلوم أنَّ ثمَّة ظروف متصرفة تقع ظرفاً، وتخرج عن الظرفية، كقولك: (جلست مكانك)، و(عظم مكانك). وفي الدليل تخريج آخر.

وذهب أبو القاسم الزجاجي، وابن مالك، إلى أنَّها ليست ظرفاً، بل هي كغير مطلقاً، ويتفرد بلزوم الإضافة لفظاً، بوقوعه صلة دون شيء قبله[٦].

قال ابن مالك: «ولسوىً سوىً سواءٍ اجعلا... على الأصحّ ما لغيرٍ جعلا»[٧].

فمن استعمالها مجرورة قوله ﷺ: (دعوت ربي ألا يسلَّط على أمَّتي عدواً من سوى أنفسها)[٨]، وقوله ﷺ: (ما أنتم في سواكم من الأمم إلَّا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود، أو كالشعرة السوداء في الثور الأبيض)[٩]، وقول الشاعر:

ولا يَـنـطِـقُ الـفَـحـشـاءَ مَـنْ كـانَ مِـنـهُـمُ
إِذا جَـلَـسُـوا مِـنّـا ولا مـن سِـوَائِـنَـا[١٠]

(١) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٥٢١/١.
(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة(٣٩): ٢٣٩/١.
(٣) الكتاب: ٣٥٠/٢.
(٤) البيت للبيد، ينظر: ديوانه: ٣٢٤.
(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٦١/٢ .
(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٤٦٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣١٦/٢، ومعاني النحو، د. فاضل السامرائي: ٢٦٧/٢.
(٧) ألفية ابن مالك: ٣٢.
(٨) مسند الإمام أحمد: ٧٨/٣٧.
(٩) صحيح مسلم: ١٣٩/١.
(١٠) البيت لمرار بن سلامة العجلي، وهو من شواهد: خزانة الأدب: ٤٨٣/٣.

ومن استعمالها مرفوعة قوله:

وإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى
فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ المُشْتَرِي[١]

فـ(سواك) مرفوع بالابتداء، و(سوى العدوان) مرفوع بالفاعلية. ومن استعمالها منصوبة على الظرفية قوله:

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بالمُنَى لِمُؤَمِّلٍ ... وإنَّ سِواكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى[٢]

فـ(سواك) اسم إنَّ، هذا تقرير المصنف.

ومذهب سيبويه والجمهور أنَّها لا تخرج عن الظرفية إلَّا في ضرورة الشعر، وما استشهد به على خلاف ذلك يحتمل التأويل[٣].

قال سيبويه: هذا سواءك، هذا رجلٌ سواءك) فـ(هذا) بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى بذلك، ولا يكون اسماً إلّا في الشعر، قال بعض العرب: لما اضطرَّ في الشعر جعله منزلة غير، قال الشاعر وهو رجل من الأنصار:

ولا يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ
إذا قَعَدُوا مِنَّا ولا مِنْ سوائِنا[٤]

ويدل على أنَّ (سواءك) وكـ(زيد) بمنزلة الظروف، أنّك تقول: (مررتُ بمن سواءك وعلى من سواءك)، والذي كزيد، فحسُنَ هذا كحُسن من فيها والذي فيها، ولا تحسن الأسماءُ ههنا ولا تكثر في الكلام، لو قلت: (مررتُ بمن فاضِلٌ)، أو الذي صالحٌ، كان قبيحاً، فهكذا مجرى كزيد وسواءك»[٥].

وممَّا لا يكون إلَّا ظرفاً ويقبح أن يكون اسماً سوى وسواء ممدودة بمعنى سوى، وذلك أنَّك إذا قلت: (عندي رجل سوى زيد)، فمعناه: عندي رجل مكان زيد، أي: يسد مسده، ويغني غناءه. وقد اضطر الشاعر فجعله اسماً؛ لأنَّ معناه معنى (غير) فحمله عليه، وذلك قوله:

تَجانَفُ عن جُلِّ اليَمامةِ ناقتي
وما قَصدتُ من أهلِه لِسَوائكا[٦]

أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنَّها تكون اسماً بمنزلة (غير) ولا تلزم الظرفية أنَّهم يدخلون عليها حرف الخفض، قال الشاعر:

ولا يَنطق المكروه مَن كانَ منهُمُ
إذا جلسوا مِنَّا ولا من سوائنا[٧]

وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنَّما قلنا ذلك لأنَّهم ما استعملوه في اختيار الكلام إلّا ظرفاً، نحو قولهم: (بالذي سواك)، فوقوعها هنا يدل على ظرفيتها بخلاف (غير)، ونحو قولهم: (مررت برجل سواك)، أي: مررت برجل مكانك، أي: يغني غَنائك ويسدُّ مسَدَّك، وقال لبيد:

وأبُذْل سَوَامَ المَالِ إنَّ
سِواءَها دُهمًا وجُونا[٨]

---

(١) ديوان عبدالله بن المبارك: ٣٥ .
(٢) لم أقف على قائله، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣١٥/٢، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٥٢٠/١ .
(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٢٦/٢-٢٣٠.
(٤) سبق تخريجه ص١٢ .
(٥) الكتاب: ٣٥١/٢.
(٦) ينظر: ديوان الأعشى: ١٤٥، المقتضب: ٣٤٩/٤.
(٧) سبق تخريجه ص١٢.
(٨) سبق تخريجه ص١٢.

فنصب (سواءها) على الظرف، ونصب (دهما) بـ(إن)، كقولك: (إنَّ عندك رجلاً)، وقال الله تعالى: ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾ (سورة المزمل، من الآية: ١٢)، و(الجون) ههنا: البيض، وهو جمع جون، وهو من الأضداد، يقع على الأبيض والأسود، ولو كانت مما يستعمل اسماً لكثر ذلك في استعمالهم، وفي عدم ذلك دليل على أنَّها لا تستعمل إلّا ظرفاً.

وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين: أمّا ما أنشدوه من قول الشاعر: إذا ما جلسوا منا ولا من سوانا...، فإنَّما جاز لضرورة الشعر، وعندنا أنَّه يجوز أن تخرج عن الظرفية في ضرورة الشعر، ولم يقع الخلاف في حال الضرورة، وإنَّما فعلوا ذلك واستعملوها اسماً بمنزلة (غير) في حال الضرورة لأنَّها في معنى (غير)، وليس شيء يضطرون إليه إلَّا ويحاولون له وجهاً[1].

وأمّا ما رووه عن بعض العرب أنّه قال: (أتاني سواؤك)، فرواية تفرد بها الفراء عن أبي ثروان، وهي رواية شاذة غريبة؛ فلا يكون فيها حجة[2].

قال ابن الحاجب: «وإعراب (سوى، سواء) النصب على الظرف، على الأصح». وقال الرضي: «إنمّا انتصب (سوى)، لأنَّه في الأصل صفة ظرف مكان وهو (مكاناً)، قال الله تعالى:﴿ مَكَانًا سُوًى ﴾ (سورة طه، من الآية: ٥٨)، أي: مستوياً، ثم حذف الموصوف وأُقيمت الصفة مكانه مع قطع النظر عن معنى الوصف، أي: معنى الاستواء الذي كان في (سوى)، فصار (سوى) بمعنى: مكاناً فقط، ثم استعمل (سوى) استعمال لفظ مكان، لما قام مقامه في إفادة معنى البدل، تقول: (أنت لي مكان عمرو)،أي: بدله، لأنَّ البدل سدَّ مسدَّ المبدل منه وكائن مكانه، ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء، لأنَّك إذا قلت: (جاءني القوم بدل زيد)، أفاد أنَّ زيداً لم يأتِ، فجرد عن معنى البدلية أيضاً، لمطلق معنى الاستثناء، فـ(سوى) في الأصل: مكان مستو، ثم صار بمعنى مكان، ثمَّ بمعنى بدل، ثمَّ بمعنى الاستثناء، ولا يجوز في (سوى) القطع عن المضاف إليه، كما يجوز في (غير) على ما يجيء، والتزم بعضهم وجوب إضافته إلى المعارف، فلا يجيز:(جاءني القوم سوى رجل منهم طويل)، وهو الظاهر من كلامهم، وعند البصريين لازم النصب على الظرفية؛ لأنَّه في الأصل صفة ظرف والأولى في صفات الظروف إذا حذفت موصوفاتها: النصب، فنصبه على كونه ظرفاً في الأصل، وإلّا فليس الآن فيه معنى الظرفية، والدليل على ظرفيته في الأصل: وقوعه صلة، بخلاف (غير)، نحو:(جاءني الذي سوى زيد)، وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعاً ونصباً وجراً، كـ(غير)، وذلك لخروجها عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء»[3].

المسألة الثالثة: (حاشا) فعل أم اسم؟

قال الأشموني: تنبيهان، الأول: الجر بـ(حاشا) هو الكثير الراجح، ولذلك التزم سيبويه وأكثر البصريين

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، رقم المسألة (٣٩): ٢٤٢/١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، رقم المسألة (٣٩): ٢٤٢/١.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ١٣١/٢-١٣٢.

حرفيتها ولم يجيزوا النصب، لكن الصحيح جوازه؛ فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأخفش وابن خروف، وأجازه المازني والمبرّد والزجاج، ومنه قوله من البسيط[١]:

حاشا قُريشاً فإنَّ الله فَضلَهُم
على البَريةِ بالإسْلامِ والدِّين

الثاني: الذي ذهب إليه الفرّاء أنَّها فعل لكن لا فاعل له، والنصب بعده إنَّما هو بالحمل على (إلّا) ولم ينقل عنه ذلك في (خلا) و(عدا) على أنَّه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك[٢].

يجوز في (حاشا) الوجهان، فهي تجر وتنصب مثل (خلا) فتقول: (قام القوم حاشا زيدٍ)، و(حاشا زيداً)، فإذا جرت؛ فهي حرف، وإذا نصبت؛ فهي فعل[٣].

قال سيبويه: «وأمّا (حاشا) فليس باسم، ولكنَّه حرفٌ يجر ما بعده كما تجر (حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعض العرب يقول: (ما أتاني القومُ خلا عبدالله)، فيجعل (خلا) بمنزلة (حاشا)، فإذا قلت: (ما خلا) فليس فيه إلَّا النصب، لأنَّ (ما) اسمٌ ولا تكون صلتُها إلَّا الفعل ها هنا، وهي (ما) التي في قولك: (أفعل ما فعلتَ). ألا ترى أنَّك لو قلت: (أتوني ما حاشا زيدا) لم يكن كلاماً»[٤]. وقال ابن مالك: «يستثنى بـ(حاشا، خلال، عدا)، فيجرون المستثنى أحرفاً، وينصبنه أفعالاً»[٥].

ذهب الكوفيون واختار الأشموني رأيهم إلى أنَّ (حاشى) في الاستثناء فعل ماضٍ، وذهب بعضهم إلى أنَّه فعل استعمل استعمال الأدوات. وذهب البصريون إلى أنَّه حرف جر، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنَّه يكون فعلاً ويكون حرفاً[٦].

ويجوز فيها عند كل من: المبرد، الجرمي، المازني، الوجهان، وهو الصحيح؛ لأنَّه ثابت عن العرب[٧]. وقال ابن هشام: «أن تكون للاستثناء فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنَّها حرف دائماً بمنزلة (إلَّا) لكنَّها تجر المستثنى، وذهب الجرمي، والمازني، والمبرد، والزجاج، والأخفش، وأبو زيد، والفراء، وأبو عمرو الشيباني، إلى أنَّها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً، وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً لتضمنه معنى، إلَّا وسمع (اللّهُمَّ اغْفِر لِي، وَلِمن يَسمع حاشا الشَّيْطانَ وأبا الأَصْبَغ»[٨].

التزم سيبويه في (حاشا) الحرفية فقط، ولم يذكر كونها فعلاً لا ناصباً، ومعه هذا أكثر البصريين[٩]. والذي ذهب إليه سيبويه والبصريون هو الكثير الراجح فيها، وهذا ما قاله الأشموني: «الجر بـ(حاشا)

(١) لم ينسب البيت لشاعر وهو من شواهد شرح التسهيل: ٣٠٧/٢.
(٢) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٥٢٦/١-٥٢٧.
(٣) ينظر: اللمع في العربية، ابن جني: ٦٩.
(٤) الكتاب، سيبويه: ٣٥٠/٢.
(٥) شرح التسهيل: ٣٠٦/٢.
(٦) ينظر: الكتاب: ٣٥٠/٢، والمقتضب: ٤٢٦/٤، والإنصاف في مسائل الخلاف، رقم المسألة(٣٧): ٢٢٦/١.
(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٢٣/٢.
(٨) مغني اللبيب: ١٦٥.
(٩) ينظر: شرح التسهيل: ٣٠٦/٢، وشرح الرضي: ١٢٢/٢.

هو الكثير الراجح، ولذلك التزم سيبويه وأكثر البصريين حرفيتها ولم يجيزوا النصب»[١]. وقال المرادي: «ولا يجيز سيبويه النصب بها؛ لأنَّه لم يبلغه»[٢]. وقال ابن يعيش: «والثالث مجرور أبداً، وهو ما استثنى بـ(غير، حاشا، سوى، وسواء)»[٣].

فهي، أي:(حاشا) حرفُ جرّ عند سيبويه، يجر ما بعده، وهو وما بعده في موضع نصب بما قبله، وفيه معنى الاستثناء كما أنَّ(حتى)حرف يجر ما بعده، وفيه معنى الانتهاء، تقول:(أتاني القومُ حاشا زيدٍ)، و(ما أتاني القومُ حاشا زيدٍ)،والمعنى: سوى زيد[٤].أمّا الفراء(حاشا) عنده فعلٌ، ولا فاعل له، وأنَّ الأصل في قولك:(حاشا زيدٍ):(حاشا لزيدٍ) فحذفت اللام لكثرة الاستعمال[٥].

وقد أنكر ابن يعيش هذا على الفراء، فقال: إنَّ هذا فاسد؛ لأنَّ الفعل لا يخلو من فاعل[٦]. وأنكر الرضي أيضاً بقوله: «وهو بعيد لارتكاب محذورين: إثبات فعل بلا فاعل، وهو غير موجود، وجر بحرف جر مقدر، وهو نادر»[٧].وذهب كُل من المبرد، الجرمي، المازني، والزجاج وغيرهم، بجواز الوجهين، قال ابن جني: «وأمّا (خلا، حاشا) فيكونان فعلين فينصبان، ويكونان حرفين فيجران، تقول: (قام القوم خلا زيدٍ)، و(خلا زيداً)، و(حاشا عمرو)، و(حاشا عمراً)، قال الشاعر:

حاشا أبي ثَوْبَان إن بِهِ
ضنا على الملحاة والشتم «[٨]

وعليه فقد التقى المبرد ومن معه مع سيبويه والبصريين في جواز كونها حرفاً يجر، واختلفوا معهم في منع كونها فعلاً، ووافق المبرد ومن معه الكوفيين في كونها فعلاً ينصب، وهذا ما قاله أبو البركات الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أنَّ (حاشى) في الاستثناء فعل ماضٍ، وذهب بعضهم إلى أنَّه فعل استعمل استعمال الأدوات، وذهب البصريون إلى أنَّه حرف جر، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنَّه يكون فعلاً ويكون حرفاً»[٩]. والتقوا معهم في إثبات فعليتها بأدلة وهي:

١-أنَّها تتصرف: أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنَّه فعل أنَّه يتصرف، والدليل على أنَّه يتصرف قول النابغة:

ولا أرى فاعلاً في الناسِ يُشْبِهُهُ
وَما أُحَاشِي من الأقوامِ من أحد[١٠]

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٥٢٥/١.
(٢) الجنى الداني في حروف المعاني: ٥٦٢.
(٣) شرح المفصل: ٦٠/٢.
(٤) ينظر: شرح المفصل: ٦٢/٢.
(٥) ينظر: شرح المفصل: ٦٣/٢، وشرح الرضي: ١٢٣/٢.
(٦) ينظر: شرح المفصل: ٦٣/٢.
(٧) شرح الرضي: ١٢٣/٢.
(٨) لم أعثر له على ديوان ونسبه صاحب اللسان الى سَبْرة بْنِ عَمْرٍو الأَسَدي، ينظر: اللمع في العربية، لابن جني: ٦٩-٧٠، ولسان العرب: ١٨٢/١٤ .
(٩) الإنصاف في مسائل الخلاف، رقم المسألة(٣٧): ٢٢٦/١.
(١٠) ديوان النابغة الذبياني: ٢٠.

وإذا كان متصرفاً فيجب أن يكون فعلاً؛ لأنَّ التصرف من خصائص الأفعال[١].

٢- وجدنا الحذف يدخلها، كقولك: (حاش لزيد)، والحذف إنَّما يقع في الأفعال والأسماء دون الحروف[٢]، ألا ترى أنَّهم قالوا في: ﴿ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾ (سورة يوسف، من الآية: ٣١)، (حاش لله)، ولهذا قرأ أكثر القراء (حاشَ لله) بإسقاط الألف، وكذلك هو مكتوب في المصاحف؛ فدلَّ على أنَّه فعل[٣].

٣- الدليل على أنَّه فعل أنَّ لام الخفض تتعلق به، قال الله تعالى: ﴿ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ (سورة يوسف، من الآية: ٣١)، وحرف الجر إنَّما يتعلق بالفعل، لا بالحرف[٤].

المسألة الرابعة: إذا كانت الحال جملة فعلية فعلها ماض مثبت، تلزمها (قد)، أم تلزمها إذا كانت مرتبطة بالواو؟ قال الأشموني: «تنبيهان، الأول: مذهب البصريين إلّا الأخفش، لزوم (قد) مع الماضي المثبت مطلقاً ظاهرة أو مقدرة، والمختار -وفاقاً للكوفيين والأخفش- لزومها مع المرتبط بالواو فقط، وجواز إثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو بهما معاً، تمسكاً بظاهر ما سبق إذا الأصل عدم التقدير لا سيَّما مع الكثرة، نعم في ذلك أربع صور مرتبة في الكثرة هي: (جاء زيد وقد قام أبوه)، ثم (جاء زيد قد قام أبوه)، ثم (جاء زيد وقام أبوه)، ثم (جاء زيد قام أبوه)، وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة وهو خلافها في التسهيل. الثاني: تمتنع (قد) مع الماضي الممتنع ربطه بالواو، وهو تالي (إلا)، والمغلوب بـ(أو)»[٥]. فالأشموني اختار رأي الكوفيين في لزومها مع المرتبط بالواو فقط، وجواز إثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو بهما معاً.

زعم البصريون أنَّ الفعل الماضي الواقع حالاً لا بُدَّ معه من (قد) ظاهرة، نحو: ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم ﴾ (سورة الأنعام، من الآية: ١١٩)، أو مضمرة، نحو: ﴿ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ﴾ (سورة الشعراء: ١١١)، ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (سورة النساء، من الآية: ٩٠)، وخالفهم الكوفيون واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبراً لـ(كان) كقوله ﷺ لبعض أصحابه (أليس قد صليت معنا)[٦]، وقول الشاعر:

وكنا حسبنا كُل بَيضاء شَحْمَة
عَشِية لاقَينا جذاماً وحَميرا[٧]

وخالفهم البصريون وأجاز بعضهم (إنَّ زيداً لقام) على إضمار (قد)، وقال الجميع حق الماضي المثبت المجاب به القسم أن يقرن باللام و(قد)، نحو: ﴿ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ (سورة

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، رقم المسألة(٣٧): ٢٢٦/١.

(٢) ينظر: علل النحو: ٣٩٧.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، رقم المسألة(٣٧): ٢٢٧/١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه، رقم المسألة(٣٧): ٢٢٧/١.

(٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٤١/٢.

(٦) صحيح البخاري: ٢٥٠١/١ رقمه (٦٤٣٧).

(٧) لم ينسب البيت لشاعر وهو من شواهد شرح التسهيل: ٣٤٤/١.

يوسف، من الآية: ٩١)، وقيل في: ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴾ (سورة البروج: ٤) إنَّه جواب للقسم على إضمار اللام و(قد) جميعاً للطول. والفراء يُخالف ما ذُكِرَ بأنَّه مذهب الكوفيين، يقول: «في قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا ﴾ (سورة البقرة، من الآية: ٢٨)، المعنى (وقد كنتم) ولولا إضمار (قد) لم يجز مثله في الكلام، ألا ترى أنّه قد قال في سورة يوسف: ﴿ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ ﴾ (سورة يوسف، من الآية: ٢٧) المعنى (فقد كذبت)، وقولك للرجل: (أصبحت كثُرَ مالك) لا يجوز إلّا وأنت تريد: فقد كثُرَ مالُك، لأنهما جميعاً قد كانا فالثاني حال للأول، والحال لا تكون إلّا بإضمار (قد) أو بإظهارها، ومثله في كتاب الله: ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (سورة النساء، من الآية: ٩٠)»[١].

وتحذف (قد) من اللفظ وتقدر مع الماضي المثبت المجاب به القسم، إذ أنَّ حقه أن تأتي معه (اللام) و(قد)، في نحو قوله تعالى: ﴿ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ (سورة يوسف، من الآية: ٩١)، إلّا أنَّهما قد يضمرا استغناء عن إظهارهما لعلمهم بوجوب هذا الموضع لهما من ذلك قوله تعالى: ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴾ (سورة البروج: ٤) حذفت (اللام) في جواب القسم وهو قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ ﴾ (سورة البروج: ١)، والتقدير: (لقد قتل أصحاب الأخدود)، ومثال ما حُذفت فيه (قد) وحدها قولهم: (والله لكَذَب زيدٌ كذباً ما أحسب الله يغفره له) على تقدير: (لقد كذب...)[٢]

إذا وقعت الجملة الماضوية حالاً اختلف الكوفيون في وجوب اقترانها بـ(قد) ظاهرة أو مضمرة، أو لا، واضطراب النحويون في نقل هذا الخلاف. فقيل يجوز وقوع الماضي حالاً بغير (قد) مطلقاً وهو مذهب منسوب للكوفيين[٣] سوى الفراء[٤]، وللكسائي وحده[٥]، وللفراء وحده[٦].

وقيل لابُدَّ من (قد) ظاهرة وإلّا فهي مقدرة مضمرة، وهو مذهب الفراء، قال الرضي: «الكوفيون غير الفراء لم يوجبوا (قد) في الماضي المثبت ظاهرة أو مقدرة»[٧]، وهو ما ذكره الفراء قال: «والحال لا تكون إلّا بإضمار (قد) أو إظهارها»[٨]، وهو مذهب ثعلب[٩]، وأبي بكر بن الأنباري الذي قال: «...(قد) مضمرة، لأنَّ الماضي لا يكون حالاً إلّا مع (قد)»[١٠]. ولعل مذهب من يرى جواز وقوع الماضي حالاً بغير (قد) مطلقاً هو الأظهر؛ لأنَّه يجنبنا التأويل والتقدير، ولكثرة ورود ذلك بدونها، ولا سيما في لغة القرآن الكريم، ولا شك

(١) معاني القرآن: ٢٤/١.

(٢) ينظر: المقتضب: ٣٣٥/٢ .

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٥٧، م: ٣٢، والتبيين، للعكبري: ٣٨٦، م: ٦٣.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٧٠/٢، والمساعد: ٤٧/٢.

(٥) ينظر: شرح أبيات سيبويه، ابن السيرافي: ٣٥٢/٢.

(٦) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس: ٥٧/٤، ومشكل إعراب القرآن: ٦٤١/٢.

(٧) شرح الكافية: ٢١٣/١، وينظر: الجنى الداني: ٢٥٦.

(٨) معاني القرآن: ٢٤/١، وينظر: ٢٨٢/١.

(٩) ينظر: لسان العرب: ١٩٣/٤.

(١٠) إيضاح الوقف والابتداء: ٥٠٤/١.

أنَّ أحكام العربية -كما يقول أبو حيان- إنَّما تبنى على وجود الكثرة[١].

وإذا وقعت الجملة الاسمية حالاً كثر اقترانها بالواو والمكني معاً، وجاز الاقتصار على المكني وحده أو على الواو وحدها، وذهب الفراء إلى أنَّه لا يجوز انفراد المكني في الجملة الاسمية إلا ندوراً شاذاً، وأوجبه مع الواو، وأجاز ذلك الكسائي، قال المزني: «إذا قلت: (ضربك زيداً وهو قائم)، أجاز الكسائي خروج هذه الواو، وأباه الفراء إلّا بالواو»[٢]. ونقل آخرون عن الفراء هذا المذهب من دون أن يشيروا إلى المذهب المخالف[٣]، وتابع أبو بكر الأنباري الكسائي، ونقل في الوقت نفسه عن الفراء ما يفيد جواز الاقتصار على المكني[٤]. وقد رُدَّ مذهب الفراء لكثرة ما ورد من ذلك في القرآن وغيره[٥] وهو الصحيح كقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾(سورة الزمر: ٦٠)، وكقول الشاعر:

ظَلِلتُ ردائِي فَوقَ رأسي قاعداً
أَعُدُّ الحصى ما تَنقَضِي عبراتي

وفي الجملة الواقعة حالاً يشترط جمهور النحويين أن تكون خبرية، ومنعوا وقوع الإنشائية إلا الفراء الذي صحح ذلك وأجاز أن تقع جملة الأمر حالاً، نحو: (تركت عبدالله قمْ إليه)، وتركته غفر الله له، والمانعون أوّلوا هذا على أنّه معمول حال محذوفة تقديرها: مقولاً فيها أو نحو ذلك[٦].

المسألة الخامسة: هل يجوز تقدم التمييز على عامله المنصرف؟

قال الأشموني: «وعامل التمييز قدِّم مطلقاً»، أي: ولو فعلاً متصرفاً وفاقاً لسيبويه والفرّاء وأكثر البصريين والكوفيين؛ لأنَّ الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلاً في الأصل وقد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة؛ فلا يُغير عمَّا كان يستحقه من وجوب التأخير؛ لما فيه من الإخلال بالأصل، أمّا غير المتصرف فبالإجماع[٧].

اختلف النحاة في جواز تقديم التمييز على عامله، فكانوا على مذهبين، الأول: عدم جواز التقديم وهو مذهب سيبويه[٨]، وحُجتَّه في ذلك أنَّ التمييز فاعل في الأصل، والفاعل لا يتقدم، فكذلك ما كان في قوته فأصل هذا التمييز فاعلٌ، فأصلُ قولنا: (طاب زيدٌ نفساً): (طابت نفسُ زيدٍ)، ثم حُوّل هذا الفاعل إلى تمييز، وهو ما يسميه النحاة (تمييز المحول)، أو (تمييز الجملة)، ويُؤتى به لرفع إبهام ما تضمنته الجملة من نسبة العامل، فـ(نفس) في قولنا: (طاب زيدٌ نفساً) تمييز جملة محول عن فاعل، وهو يرفع إبهام جملة (طاب زيد)؛ لأنَّه من

(١) ينظر: همع الهوامع: ٥٠/٤.
(٢) الحروف، المزني: ١٠٢.
(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٧٢٤، النكت الحسان، أبو حيان: ١٠٠، وارتشاف الضرب: ٣٦٦/٢.
(٤) ينظر: شرح القصائد السبع، أبو بكر بن الأنباري: ٤٦٧.
(٥) ينظر: المساعد: ٤٦/٢.
(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٦٣/٢، والمساعد: ٤٢/٢، وهمع الهوامع: ٤٣/٤.
(٧) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٥٢/٢.
(٨) ينظر: الكتاب: ٢٠٤/١-٢٠٥.

دونه يحتمل أن يكون التَّطَيب في أمور غير النفس[١].

وقد تابع سيبويه في عدم جواز تقديم التمييز على عامله المتصّرف أكثر البصريين وأكثر الكوفيين[٢]، ومنهم ابن السراج[٣]، وابن جني[٤]، وعبد القاهر الجرجاني[٥]، وأبو الحسن الباقولي[٦]، وصحَّحه أبو البركات الأنباري[٧]، ووافقهم ابن يعيش حيث ردَّ ما استدلَّ به المازني والمبرّد والكوفيون[٨]، كما تابعهم ابن الحاجب[٩]، وابن الناظم[١٠]،والإمام الشاطبي[١١]، والصَّبَّان إذ وجَّه الأبيات الشعرية التي استدلَّ بها المازني والمبرِّد والكوفيون بأنَّها ضرورة شعرية[١٢].

الثاني: جواز التقديم وهو مذهب أبي عثمان المازني والمبرّد وجماعة من الكوفيين[١٣]. ورأي المازني والمبرِّد واضحٌ جليٌ يذهبان فيه مذهب الكوفيين الذين يجيزون تقديم التمييز على عامله المتصرّف، قال المبرَّد: «واعلم أنَّ التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه؛ لتصرُّف الفعل، فقلت: (تفقأتُ شحماً)، و(وتصبَّبتُ عرقاً)، فإن شئت قدَّمت، فقلت: (شحماً تفقأت)، و(عرقاً تصبَّبتُ)، وهذا لا يجيزه سيبويه؛ لأنَّه يراه كقولك:(عشرون درهماً)...»[١٤].

ويستمر المبرِّد في الردِّ على سيبويه ومصرَّحاً برأي المازني، قائلاً: «وليس هذا بمنزلة ذلك؛ لأنَّ (عشرون درهماً) وإنَّما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل... وتقول (راكباً جاء زيدٌ)؛ لأنَّ العامل فعل فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً وهذا رأي أبي عثمان المازني»[١٥]. وممن أجاز من الكوفيين تقديم التمييز على عامله المتصرّف الكسائي نصَّ على ابن مالك قائلاً: «والجواز مذهب الكسائي والمازني والمبرّد»[١٦]، كما نصَّ الرضي

(١) ينظر: شرح المفصَّل: ٣٦/٢، وشرح التسهيل: ٨٣/٢، ومعاني النحو: ٣١٢/٢.
(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٢٢٣/١، وارتشاف الضرب: ٣٨٥/٢، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٥٢/٢، وحاشية الصبان: ٢٠٠/٢، وابن الأنباري في كتابه الإنصاف: ٢٤١.
(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٢٢٩/٢.
(٤) ينظر: الخصائص: ٣٨٤/٢.
(٥) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٦٩٥/٢.
(٦) ينظر: شرح اللمع: ٢١١.
(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٣١/٢ (م: ١٢٠)، وأسرار العربية: ١٨٥.
(٨) ينظر: شرح المفصَّل: ٤٣/٢.
(٩) ينظر: كافية ابن الحاجب: ١٠٦/٢.
(١٠) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٢٥٣.
(١١) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٥٥٤/٣-٥٥٥.
(١٢) ينظر: حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني: ٢٠١/٢.
(١٣) مذهب أبي عثمان المازني والمبرِّد وبعض الكوفيين، ينظر: المقتضب: ٣٦/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٨٢٨/٢ (م: ١٢٠)، وشرح المفصَّل: ٤٢/١، وشرح الكافية الشافية: ٣٤٨/١، وهمع الهوامع: ٢٩٠/٢، وشرح ابن طولون: ٤٢٩/١.
(١٤) المقضب: ٣٦/٣.
(١٥) المصدر نفسه: والصفحة نفسها.
(١٦) شرح التسهيل: ٢٣٠/٢.

الاسترآبادي[١]، وابن الناظم[٢]، والخضري[٣] ، على مذهب الكسائي هذا.

أمّا الفرّاء فقد نقل عنَّه ابن السرَّاج جواز تقديم التمييز على عامله[٤]، وهذا النقل ليس صحيحاً؛ لأنَّ الرجوع إلى نصوص الفراء في معاني القرآن تثبت عدم إجازته ذلك[٥]، وقد صرَّح ابن مالك[٦]، والأشموني[٧]، بأنَّ مذهب الفرَّاء هذا في عدم إجازته تقديم التمييز على عامله المتصرِّف وموافقته سيبويه والبصريين فيما ذهبوا إليه.

وممن تابع الكسائي والمازني والمبرِّد والكوفيين في جواز التقديم، الجُرمي[٨]، وأبو البقاء العكبري[٩]، واختاره ابن مالك قائلاً: «... وبقولهم أقول؛ قياساً على الفضلات المنصوبة بفعل متصرِّف ولصحة ورودَ ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح»[١٠]، وصحَّحه أبو حيان[١١]، وتبعهم الأشموني كذلك، واحتجَّ الكسائي والمازني والمبرِّد ومن وافقهم من النحاة الإثبات مذهبهم بالسماع والقياس، أمّا السماع فقول الشاعر[١٢]:

أتهجرُ ليلى بالفراقِ حبيبها
وما كان نفساً بالفِراقِ تطيبُ

وقول الآخر[١٣]:

ردتُ بمثل السيد نهد مقلص
كميشٍ إذا عطناهُ ماءً تحلَّبا

وأمّا القياس فيتمّثل في أنَّ الأفعال المتصرِّفة يجوز تقديم معمولاتها عليها كالمفعول والحال، لذا فإنَّ تقديم التمييز على عامله المتصرّف مقيسٌ على تقديم المفعول والحال وغيرهما[١٤].

أمّا سيبويه والبصريون ومن وافقهم من النحاة فإنَّهم لا يجيزون تقديم التمييز على عامله المتصرّف؛ لأنَّه فاعل في المعنى، لذا لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلاً لفظاً، بخلاف المفعول والحال فإنَّه يجوز تقديمهما على العامل وإن كان فاعلاً في المعنى؛ لأنَّ الفرق بينهما ظاهر، وهذا الاستدلال هو الذي استند عليه سيبويه[١٥].

(١) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ١٠٧/٢.
(٢) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٢٥٣.
(٣) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٥١٢/١.
(٤) ينظر: الأصول في النحو: ٢٣٠/٢.
(٥) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ٦٢/١.
(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٣٠٤/٢.
(٧) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٥٢/٢، وحاشية الصَّبَّان: ٢٠٠/٢.
(٨) ينظر: همع الهوامع: ٢٩٠/٢.
(٩) ينظر: مسائل خلافية في النحو: ١٠٨.
(١٠) شرح التسهيل: ٣٠٢/٢.
(١١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٢٧/٢.

(١٢) البيت للمخبَّل السعدي في ديوانه: ٢٨٠، والمقاصد النحوية: ٤٢١/٢، وقيل هو لأعشى همدان أو لقيس بن معاذ الملوّح العامري.
(١٣) البيت لربيعة بن مقروم، ينظر: المقاصد النحوية: ٤١٧/٢.
(١٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٨٣٠/٢ (م: ١٢٠) .
(١٥) ينظر: الكتاب: ٢٠٥/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٨٣٠/٢ (م: ١٢٠) .

وقد حمل البصريون الشاهد الشعري: أتهجر سلمى بالفراقِ حبيبها... الذي استدل به الكسائي والمازني والمبرّد والكوفيون على أنَّ فيه رواية أخرى ذكر ذلك ابن جني، فقال: «فنقابله برواية الزجاجي، وإسماعيل بن نصر، وأبي إسحاق أيضاً، (وما كان نفسٌ بالفراق تطيب)، فرواية برواية والقياس بعد حاكم»[١]. أو على أنَّ هذا التقديم جاء في الشعر شاذاً، والشاذ لا يُقاس عليه[٢]، لذا فهم يُخضعون الشواهد التي جاء ظاهرها على خلاف مذهبهم للتأويل والتقدير[٣].

ويُجاب عن اعتراض البصريين «بإثبات الثقاة لرواية (نفساً) فقد رواها المازني والمبرّد وابن السرَّاج وغيرهم، وورود الرواية الأخرى لا يمنع صحة هذه الرواية كما ثبت من قبل، وعلى هذا فلا سِلم لابن جني قوله: نقابله برواية الزجاجي ... ؛ لأنَّه لا يصح الاعتراض على الرواية برواية أخرى إذا وثق في رواة الوجهين»[٤]، كما اعترض على الشاهد وقالوا: بتقدير فعل ناصب تقديره: (أعني نفساً) ولم ينصب على التمييز[٥]، وأُجيب على هذا التقدير والتأويل بالقول: «إنَّه متكلّف لا يقتضيه المقام، إذ لا يفتقر فهم الكلام إلى تقدير هذا الفعل»[٦].

وهكذا فإنَّ الباحث يرى أنَّ ما ذهب إليه أبو عثمان المازني والمبرّد والكوفيون وما اختاره الأشموني في جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف هو الراجح؛ لثبوت السماع والقياس به، إذ ثبتت الكثير من الشواهد التي تؤيد هذا التقديم، أمّا ما احتجَّ به البصريون وسيبويه في كون التمييز فاعلاً في الأصل فلا يجوز تقديمه، فقد ردَّه الرضي؛ لأنَّه ليس بمقنع فالشيء قد يخرج عن أصله ولا يلتفت إلى هذا الأصل[٧]، كما ردَّ ابن مالك حجة سيبويه والبصريين بوجوه منها: أنَّهم دفعوا روايات برأي لا دليل عليه، فلا يلتفت إليه، كما أنَّ مُنع التقديم؛ لكونه فاعلاً في الأصل إنَّما هو بعض الصور، وفي غيرها هو بخلاف ذلك، نحو: (امتلأ الكوزُ ماءً)، و(فجرَّ الأرض عيوناً)، وفي هذا دلالة على ضعف علة المنع بقصورها على جميع الصور[٨]. يضاف إلى ذلك رد اعتراض البصريين على ما استدلَّ به الكوفيون بما ذكرنا من إثبات الثقة لرواية البيت.

المسألة السادسة: هل تأتي (من) الجارة لبدء الغاية في الزمان؟

(١) الخصائص: ٣٨٦/٢.
(٢) ينظر: الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر: ٤٢.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٢.
(٤) مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي: ٢٩٨-٢٩٩.
(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٨٣١/٢ (م: ١٢٠)، وأسرار العربية: ١٨٥، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ٣٩٧.
(٦) مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي: ٤٣٤.
(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٠٨/٢.
(٨) ينظر: شرح التسهيل: ٣٠٣/٢-٣٠٤، وشرح الكافية الشافية: ٢٤٨/١-٢٤٩.

قال الأشموني: وقد تأتي لبدء الغاية في الأزمنة أيضاً خلافاً لأكثر النحويين نحو: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ (سورة التوبة، من الآية: ١٠٨)، وقوله من الطويل:

تَخَيرنَّ مِن أزمانِ يَوم حَليمَة
إلى اليَوْم وَقَدْ جَربن كُلّ التَجارب[١]

اختلف البصريون والكوفيون في مجيء (من) لابتداء الغاية من الزمان، فذهب البصريون إلى عدم جواز استعمال (من) في ابتداء الغاية من الزمان[٢]، وقد أشار سيبويه إلى ذلك وحصر استعمال (من) في ابتداء الغاية في المكان، فقال: «وأمّا (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: (من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا)، وتقول إذا كتبت كتاباً من فلا إلى فلان، فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها»[٣]، وتبعه الأخفش قائلاً:((أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ))، يريد: منذ أول يوم؛ لأنَّ من العرب من يقول:(لم أره من يوم كذا)، يريد: منذ أول يوم، يريد به: من أوّل الأيام، كقولك:(لقيت كل رجلٍ)، تريد به: كل الرجال»[٤].

ومن وافقهم في عدم جواز استعمال(من) لابتداء الغاية الزمانية المبرّد وقد صرّح بذلك قائلاً: «ومنها(من) وأصلها ابتداء الغاية، نحو:(سرت من مكة إلى المدينة)»[٥]، وقال أيضاً: «وأمّا(من)فمعناها ابتداء الغاية»[٦]، وقال:»فأمّا ابتداء الغاية، قولك: (سرت من البصرة إلى الكوفة)، فقد أعلمته أنَّ ابتداء السير كان من البصرة»[٧].

وقد ارتضى الرماني مذهب البصريين وتأويلهم ذاكراً أنَّ (من) لا تدخل على الزمان[٨]، ووافقهم عبد القاهر الجرجاني إذ صرّح بذلك في معرض حديثه عن(منذ) و(مذ)، فقال: «و(مذ) في الأزمنة بمنزلة (من) في الأمكنة، فإذا قلت:(خرجتُ مذ يوم الجمعة) كان المعنى أنَّ الخروج ابتداؤه وأول وقته يومُ الجمعة، كما أنَّك إذا قلت:(خرجت من البصرة) دلَّ(من) على أنَّ البصرة أول مكان الخروج، وقد تدخل (من) على الأزمنة قليلاً، كقوله: أقوين من حجج ومن شهر[٩]، وقوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾(سورة التوبة، من الآية: ١٠٨)، وحمل ذلك على التأويل كأنَّه والله أعلم (من تأسيس أوّل يوم)، والذي دعاهم إلى هذا أنَّ صاحب الكتاب قال: إنَّ(من) للأمكنة، وهذا صحيح؛ لأنَّ الأكثر

(١) قد ورد البيت في الديوان بلفظ(تورثنَ) بدل (تخيرن)، ينظر: ديوان النابغة الذبياني: ٤٥، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٧٠/٢.
(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٧٠/١-٣٧١ (م: ٥٤)، والتبيان في إعراب القرآن: ٦٦٠/٢.
(٣) الكتاب: ٢٢٤/٤.
(٤) معاني القرآن، للأخفش: ٥٦٠/٢-٥٦١.
(٥) المقتضب: ٤٤/١.
(٦) المصدر نفسه: ١٣٦/٤.
(٧) المصدر نفسه: والصفحة نفسها.
(٨) ينظر: معاني الحروف: ١٠٣.
(٩) هذا عجز لبيت زهير وصدره: لمن الدِّيار بقُنَّةِ الحِجْر، ينظر: ديوانه: ٤٥.

ذلك فكأنَّه أراد أنَّ (من) موضوع المكان، وأنَّه إن دخل على الزمان فعلى ضرب من الاستعارة»[١].

وتابعهم أبو البركات الأنباري معللاً ذلك بقوله: «...(من) في المكان نظير(مذ) من الزمان؛ لأنَّ(من) وضعت لتدلّ على ابتداء الغاية في المكان، كما أنَّ (مذ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان، ألا ترى أنَّك تقول: (ما رأيته مذ يوم الجمعة)، فيكون المعنى: إنَّ ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة، كما تقول: (ما سرت من بغداد)، فيكون المعنى: ما ابتدأت بالسير من هذا المكان، فكما لا يجوز أن تقول: (ما سرت مذ بغداد)، فكذلك لا يجوز أن تقول: (ما رأيته من يوم الجمعة)»[٢]. ونقل لنا أبو البركات الأنباري عن أبي الحسن الأخفش جعله (من) ها هنا زائدة، وإنَّها تزاد في الإيجاب كما تزاد في النفي محتجاً بقوله تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ (سورة نوح، من الآية: ٤)، أي: يغفر لكم ذنوبكم[٣]، وممن وافقهم أيضاً ابن يعيش[٤].

ومع وجود هذه الطائفة من النحاة والمفسرين الذين ارتضوا المذهب البصري وأيَّدوه فإنَّنا نجد أنَّ هناك من ضعَّف هذا المذهب وأجاز استعمال(من) في ابتداء الغاية في الزمان والمكان كابن عطية على وفق ما عزاه إليه أبو حيان، إذ قال: «قال ابن عطية: ويحسن عندي أن يُستغنى في هذه الآية عن تقدير، وأن تكون(من) تجر لفظة (أوّل)؛ لأنَّها بمعنى البداءة، كأنَّه قال من مبتدأُ الأيام»[٥]،وتابع السهيليّ ابن عطية في ذلك معللاً ذلك بأنَّه لُفِظَ بالتأسيس لكان معناه:(من وقف تأسيس أول يوم)؛ وعليه فإضمار التأسيس عديم الفائدة، والصحيح دخول (من) على الزمان وغيره[٦].

وضعَّف أبو البقاء العكبري مذهب البصريين معللاً ذلك بأنَّ التأسيس المقدَّر ليس بمكان[٧]، كما ضعَّفه الشيخ ياسين مؤكداً ذلك بقوله: «بقي أنَّ التأسيس ليس مكاناً فما معنى التأويل به إلَّا أن يقال المقصود أن لا يكون الابتداء في الزمان، وذلك صادق بأن لا يكون في زمان ولا مكان»[٨]. ونسب الحسن بن قاسم المرادي إلى ابن أبي الربيع قوله: «إنَّ محل الخلاف إنَّما هو في الموضع الذي يصلح فيه دخول (منذ)، وهذا لا يصلح فيه دخول (منذ) فلا يقع خلاف في صحة وقوع (من) هنا»[٩].

(١) المقتصد في شرح الإيضاح: ٨٥٤/٢-٨٥٥.
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٧٠/١-٣٧١ (م: ٥٤)، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٠٥/١.
(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٧٦/١ (م: ٥٤)، وخزانة الأدب: ٤٤١/٩، ومن الجدير بالذكر إني عدتُ إلى معاني القرآن للأخفش فلم أعثر على ما نسبه إليه أبو البركات ابن الأنباري من جعله(من)زائدة في هذا الموضع. ينظر: معاني القرآن، للأخفش: ٥٦٠/٢-٥٦١.
(٤) ينظر: شرح المفصّل: ٤٥٩/٤.
(٥) البحر المحيط: ٩٩/٥، وينظر: المحرر الوجيز: ٨٣/٣، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٦٦/٨.
(٦) ينظر: الروض الأنف: ٢٥٧/٤، ومغني اللبيب: ٣١٩/١، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٣٢٤/٣.
(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٦٦٠/٢.
(٨) حاشية الشيخ يس على التصريح على التوضيح: ٨/٢.
(٩) الجنى الداني: ٣١٤-٣١٥.

وقال السمين الحلبي: «إنَّ البصريين منعوا دخول (من) لابتداء الغاية في الزمان، وليس في كلامهم ما يدلّ على أنَّها لا تكون إلَّا في ابتداء من المكان»[١]. وقد أثنى عبد القادر البغدادي على قول السمين الحلبي وعدَّه ردّاً جيداً[٢].

أمّا الكوفيون فإنَّهم يجيزون استعمال (من) في ابتداء الغاية من الزمان والمكان خلافاً للبصريين[٣]، وممن وافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه أبو إسحاق الزجاج، إذ قال: «...و(من) جائز دخولها؛ لأنَّها الأصل في ابتداء الغاية والتبعيض، ومثل هذا قول زهير:

لمن الديار بقُنةِ الحِجر
أقوينَ من حِجَجٍ ومن دَهرِ[٤]

كما وافقهم أبو البقاء العكبري حيث ضعَّف مذهب البصريين معلّلاً ذلك بأنَّ التأسيس المقدَّر ليس بمكان[٥]، ووافقهم ابن الخبّاز[٦]، كما ارتضاه ابن مالك[٧] محتَّجاً بقول السيدة عائشة (رضي الله عنها): (إِذْ دَخَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَجَلَسَ ولم يجلس عندي من يوم قِيلَ فيَّ ما قيل)[٨]، وتابعه ابنه بدر الدين ابن الناظم في ذلك[٩]، وممن جوّزه الرضي بيد أنَّه طعن في دليلهم وردَّه[١٠]، وتابعهم المرادي[١١]، كما وافقهم أبو حيان محتجَّاً بكثرة ورود ذلك في كلام العرب نثرها ونظمها[١٢]، وقد أشار إلى مذهبهم وتأويلهم ابن هشام[١٣] أيضاً محتجاً بقول الرسول ﷺ (فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة)[١٤]، وتابعهم ابن عقيل الذي ذكر أنَّ(من)الابتدائية تقع في غير الزمان كثيراً وفي الزمان قليلاً[١٥]، كما رجَّح الشيخ خالد الأزهري تأويل الكوفيين ومذهبهم هذا، وذكر أنَّ الأصل عدم الحذف[١٦]،ووافقهم الأشموني[١٧]، والسيوطي[١٨]، كما تبعهم الآلوسي مؤكداً ذلك بقوله:»والحق أنَّ كثيراً من الآيات وكلام العرب يشهد لهم والتزام تأويل كل ذلك تكلُّف لا

(١) الدر المصون: ١٥٠/٢، وينظر: خزانة الأدب: ٤٤٠/٩.
(٢) ينظر: خزانة الأدب: ٤٤٠/٩.
(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٧٠/٤ (م: ٥٤)، والتبيان في إعراب القرآن: ٦٦/٢.
(٤) ديوان زهير بن أبي سلمى: /٣١، وينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: ٤٧٧/٢-٤٧٨، وخزانة الأدب: ٤٤/٩.
(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٦٦/٢، وخزانة الأدب: ٤٤٠/٩.
(٦) ينظر: الغرّة المخفية: ١٨١/١.
(٧) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح: ١٩٠.
(٨) صحيح الإمام البخاري، رقم الحديث(٢٦٦١): ٢٢٩/٣-٢٣٠.
(٩) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٢٦٠.
(١٠) ينظر: شرح الكافية في النحو: ٢٦٧/٢-٢٦٨.
(١١) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: /٣٠٨-٣٠٩، والمرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية: ٥٠١.
(١٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٤١/٢.
(١٣) ينظر: مغني اللبيب: ٣١٨/١-٣١٩، وأوضح المسالك: ٢١/٣-٢٢.
(١٤) صحيح الإمام البخاري، رقم الحديث(١٠١٦): ٣٦/٢، وينظر: سنن النسائي، رقم الحديث (١٥٠٤): ١٢٥/٣.
(١٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٥/٢.
(١٦) ينظر: التصريح على التوضيح: ٨/٢.
(١٧) ينظر: شرح الأشموني: ٧٠/٢.
(١٨) ينظر: الفرائد الجديدة: ٥٦١/٤.

داعي له»[١].

وفي الحقيقة فقد ضعَّف مذهب الكوفيين أبو البركات الأنباري حيث تأوَّل الآيتين الكريمتين اللتين استدلَّ بهما الكوفيون على صحة مذهبهم وفاقاً للمذهب البصري[٢]، إذ ذكر أنَّ الرواية الصحيحة لبيت زهير هي(مذ حجج ومذ دهر)، ثم زاد عليه بأنَّه حتى صحَّت رواية الكوفيين للبيت فهو على تقدير مضاف[٣]، وممن ضعَّف مذهبهم وردَّه ابن يعيش[٤].

كما طعن الرضي في دليلهم وردَّه بقوله: «... وأجاز الكوفيون استعمالها في الزمان أيضاً، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾ (سورة الجمعة، من الآية: ٩)، وقوله: لمن الديار...، وأنا لا أرى في الآيتين معنى الابتداء؛ إذ المقصود من معنى الابتداء في(من) أن يكون الفعل المتعدي بـ(من) الابتدائية شيئاً ممتداً كالسير والمشي ونحوه، ويكون المجرور بـ(من) الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل، نحو: (سرتُ من البصرة)، أو يكون الفعل المتعدي بها أصلاً للشيء الممتد، نحو: (تبرَّأتُ من فلان إلى فلان)... وليس التأسيس والنداء حديثين ممتدَّين، والأصليين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد (من) وهذا معنى (في)، فـ(من) في الآيتين بمعنى (في)؛ وذلك لأنَّ (من) في الظروف كثيراً ما تقع بمعنى (في)...»[٥].

وبعد الاطلاع على آراء النحاة والمفسِّرين رأيت أنَّ ما ذهب إليه الكوفيون من جواز استعمال(من) لابتداء الغاية الزمانية هو الراجح؛ لكونه جاء معضوداً بالسماع المتمثل بالنصوص القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة وأشعار العرب، كما أنَّ ما ذهب إليه البصريون من حمل النصوص الواردة عن العرب التي اشتملت على دخول (من) ودلالتها على الزمان، على التأويل بتقديم محذوف، أرى أنَّه لا داعي من التقدير، والتقدير تكلُّف بلا دليل أيضاً فإنَّ تأويل الكثير قبيح[٦].

المسألة السابعة: هل تأتي (من) الجارة لفائدة الظرفية؟

قال الأشموني: السادس: الظرفية، نحو: ﴿ مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ (سورة فاطر، من الآية: ٤٠)، ﴿ نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾ (سورة الجمعة، من الآية٩)[٧]، وقد وردت في القرآن بمعنييها الزمانية والمكانية كقوله تعالى: ﴿ مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ ، وجه الاستشهاد: مجيء (من) بمعنى (في) التي تفيد الظرفية المكانية على مذهب الكوفيين، والبصريون رأوا أنَّها -هنا- لبيان الجنس، وليس للظرفية[٨]. وهذا قول الكوفيين، وقال البصريون هي في الآيتين

(١) روح المعاني: ١١/١٧-١٨.
(٢) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٤٠٥، ٢/٤٣٨.
(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٣٧٥ (م: ٥٤).
(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤/٤٢٩.
(٥) شرح الرضي على الكافية: ٤/٢٦٧-٢٦٨.
(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٤٤١.
(٧) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢/٧٢.
(٨) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/١٨.

لبيان الجنس كقوله تعالى: ﴿ مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ ﴾ (سورة البقرة، من الآية: ١٠٦)[١]. أمّا دلالتها على ابتداء الغاية في المكان فهو موضع اتفاق بين النحويين البصريين والكوفيين.

وأمّا دلالتها على ابتداء الغاية الزمانية فقد منعها البصريون وأجازها الكوفيون والمبرد وابن درستويه (ت: ٣٤٧هـ)[٢]، ورجح بعض النحويين دلالة (من) على ابتداء الغاية الزمانية[٣]، وهو ما اختاره الأشموني، وهو الأقرب إلى دلالة النص القرآني، فمن النصوص القرآنية الدالة على الظرفية الزمانية:

الموضع الأول: قال تعالى: ﴿ لَمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ فِيهِ ﴾ (سورة التوبة، من الآية: ١٠٨). جاء في معاني القرآن للأخفش «وقال:(أسس على التقوى من أول يوم) يريد: منذُ أول يوم لأنَّ من العرب من يقول لم أره من يوم كذا، يريد: منذ أول يوم يريد به (من أول الأيام)»[٤]. وقد ذهب الطبري في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ لَمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ ﴾ أي: ابتدئ أساسه وأصله على تقوى الله وطاعته (من أول يوم) ابتدئ في بنائه، ﴿ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ فِيهِ ﴾، يقول: أولى أن تقوم فيه مصلياً...يراد به من أول الأيام[٥].

وجاء من بعده السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه فقال: «إنَّ (من) على ما ذكره البصريون تستعمل في غير الزمان، ويستعمل مكانها في الزمان (منذ)، فإن قال قائل: فقد قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ لَمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ ﴾، و(أول يوم) من الزمان فقد دخلته (من) على الزمان...(من أول يوم) يجوز أن يكون معناها: من تأسيس أول يوم، وحذف المضاف وقام المضاف إليه مقامه... والكوفيون يزعمون أنَّ (من) تصلح للمكان والزمان، و(منذ) لا تصلح إلَّا للزمان»[٦].

ولعل أبا البركات الأنباري في كتابه الإنصاف أكثر من توسع هذه المسألة، جاء في المسألة الرابعة والخمسين «ذهب الكوفيون إلى أنَّ (من) يجوز استعمالها في الزمان والمكان، وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز استعمالها في الزمان، أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنَّه يجوز استعمال (من) في الزمان أنَّه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب...فدلَّ على أنَّه جائز، وأمَّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أنَّ (من) في المكان نظير (مذ) في الزمان؛ لأنَّ (من) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان، كما أنَّ (مذ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان... وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين: أمّا احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿ لَمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ فِيهِ ﴾ فلا حجة لهم فيه من تأسيس أول يوم

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٨/٣.
(٢) ينظر: شرح الكافية: ٧/٦.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٢٩٢/٢.
(٤) معاني القرآن، للأخفش: ٣٦٦/١.
(٥) ينظر: جامع البيان، للطبري: ٤٧٦/١٤.
(٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٩٢/١.

فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه»[١].

أمّا الدكتور فاضل السامرائي فيرى أنَّ في الكلام المتقدم نظراً؛ وذلك أنَّ المقصود من معنى الابتداء في (من) أن يكون الفعل شيئاً معتداً، أو يكون أصلاً للمعتد، فإنَّ ذلك في ابتداء الغاية وليس في عموم الابتداء، فقوله تعالى:﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ فِيهِ ﴾ (من) فيه للابتداء فبدء التأسيس على التقوى أول يوم، فهي للابتداء وقوع الحدث[٢].

والظاهر أنَّ ثمة فرقاً بين قوله تعالى: ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ فِيهِ ﴾ وقولنا: (أسس على التقوى من أول يوم) وهو أنَّ أول يوم في الآية المباركة هو بدء التأسيس، بصرف النظر عن كونه ظرفاً له وربَّما تحتمل ذلك لكنَّها ليست نصاً فيه. أمّا قولنا فمعناه أنَّ... أول يوم هو ظرف للتأسيس، ولا تحتمل غيره فهي نص فيه، وإذا رجعنا إلى سياق الآية الكريمة موضع البحث والآيات التي قبلها فإنَّنا نلحظ دلالة الابتداء في الآية هي الأقرب، ذلك أنَّ هذهِ الآية -كما يرى علماء التفسير- تتحدث عن مسجد قباء الذي بني على تقوى الله، والذي وصفه القرآن الكريم بأنَّ ﴿ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ ﴾ (سورة التوبة، من الآية: ١٠٨)، في قبال المسجد الذي بناه المنافقون وأرادوا من النبي ﷺ أن يصلي فيه، وهو مسجد كما يصفه القرآن بقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًۢا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾ (سورة التوبة، من الآية: ١٠٧)، والعبرة في تأسيس المسجد كما يفهم من النص المبارك لا تُكمن في البناء، بل في غرض البناء والأساس الذي ينطلق منه ذلك البناء، وبعبارة أخرى إنَّ القرآن الكريم أراد أن يلفت نظرنا إلى بدايات بناء المسجد وأصوله والدوافع التي وقفت وراء بنائه، لذلك تأتي (من) الجارة في النص لتناغم السياق فتكون دلالتها أقرب إلى معنى الابتداء، منها إلى الظرفية[٣].

المسألة الثامنة: هل تأتي الباء للتبعيض؟

قال الأشموني: «العاشر: التبعيض، نحو: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ (سورة الإنسان، من الآية: ٦)، وقوله من الطويل:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ
مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[٤]

ذهب سيبويه إلى أنَّ المعنى الأصل للباء هو الإلصاق، وقد يتسع معنى هذا الحرف فيخرج عن المعنى الأصل، فقال: «وباء الجرّ إنَّما هي للإلصاق أو الاختلاط، وذلك في قولك: (خرجت بزيدٍ ودخلت به)، و(ضربته بالسوط)، ألصقت ضربك إياه بالسوط،

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٠٦/١-٣٠٧.
(٢) معاني النحو: ٦٦/٣.
(٣) بحث بعنوان: دلالة (من) الجارة في الخطاب القرآني مقاربة دلالية، د. صاحب منشد عباس الزيادي، جامعة المثنى- كلية التربية: ١٦.
(٤) البيت لأبي ذؤيب، ينظر: ديوانه: ٥٢، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٨٩/٢.

فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله»[١].

ونقل ابن هشام الأنصاري عن الأصمعي، وعن أبي علي الفارسي وابن مالك، والكوفيين أنَّ الباء تأتي للتبعيض[٢]، وهو ما اختاره الأشموني متابعا للكوفيين، واستدلوا بقوله تعالى:﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ ، وكذلك استدلا بقول أبي ذؤيب الهذلي: شَربْنَّ بِماء البَحْر ثُـمَّ...[٣]. وذهب المبرد إلى أنَّ الإلصاق هو المعنى الأصل للباء، فقال: «وأمَّا الباء فمعناه الإلصاق بالشيء، وذلك قولك: (مررت بزيد)، والباء ألصقت مرورك بزيد»[٤].

أمّا ابن جني فقد كان من السباقين إلى إنكار التبعيض في الباء، فقال: «فأمَّا ما يحكيه أصحاب الشافعي (رحمه الله) من أنَّ الباء للتبعيض، فشيء لا يعرفه أصحابنا ولا ورد به ثبت»[٥]. وقال أيضاً: «أهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يورده الفقهاء»[٦]. وذهب ابن مالك إلى أنَّ التبعيض ليس من معاني الباء، وردَّ على القائلين بأنَّ الباء تفيد التبعيض بالتضمين[٧]، أي: إشراب الفعل معنى فعل آخر، كما ذهب إلى تضمين (يشرب) معنى (يروي) في قوله تعالى: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ (سورة الإنسان: ٦). وتضمين (شربن) معنى (روين) في قول الشاعر: شَربْنَّ بِماء...

وقال الرضي: «وجاءت للتبعيض[٨]، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ ﴾ (سورة المائدة، من الآية: ٦)»، أي: هو من القائلين بمجيء الباء للتبعيض. وذهب الفراء في معاني القرآن إلى أنَّ الباء في قوله تعالى: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ ليس للتبعيض، بل حملها على تضمين، فقال: «يشرب بها ويشربها سواء في المعنى وكأنَّ يشرب بها يروي بها»[٩]، أي: تضمين شرب معنى روي.

أمّا ابن السراج فقد ذكر في الأصول أن معنى الباء الإلصاق، وجائز أن يكون معه استعانة وجائز لا يكون، فأمّا الذي معه استعانة قولك: (كتبت بالقلم)، و(عمل الصانع بالقيدوم)، والذي لا استعانة معه قولك: (مررت بزيدٍ ونزلت بعبدالله)[١٠]. وذكر الزجاجي في كتابه حروف المعاني: «والباء تكون للإلصاق كقولك: (مررت بزيد)، وقد تقع مكان (من) كقوله تعالى:﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ بمعنى يشرب منها»[١١]. وقال المالقي: إنَّ الباء تأتي للتبعيض واستدل بقول أبب ذؤيب الهذلي: شَربْنَّ بِماء...قال: فإن لم نجعل الباء زائدة، فهي ظرفية أو للإلصاق ويكون فيها معنى التبعيض[١٢].

(١) الكتاب: ٢١٧/٤.
(٢) ينظر: مغني اللبيب: ١١١/١.
(٣) ديوان أبي ذؤيب: ٤٦.
(٤) المقتضب: ١٤٣/٤.
(٥) سر صناعة الإعراب:١٢٣/١.
(٦) المصدر نفسه: ٤٣/١.
(٧) ينظر: شرح التسهيل: ١٥٣/٣.
(٨) شرح الرضي على الكافية: ١١٦٥.
(٩) معاني القرآن: ٢١٥/٣.
(١٠) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج: ٤١٢/١-٤١٣.
(١١) حروف المعاني: ٣٤٧.
(١٢) ينظر: رصف المباني في حروف المعاني: ٢٢٨.

المسألة التاسعة: ها تأتي (عن) للاستعلاء؟

قال الأشموني: الثالث: الاستعلاء كـ(على)، نحو: ﴿ فَإِنَّمَا يَبۡخَلُ عَن نَّفۡسِهِۦ ﴾(سورة محمد، من الآية: ٣٨)، وقوله من البسيط:

لاهٍ ابن عمك لا أفصلت في حسب
عني ولا أنت ديباني فتخزوني[١]

قال الأشموني: «الثالث: المجاوزة كـ(عن) كقوله من الوافر:

إذا رَضَيت عَلى بَنو قُشير
لَعمر الله أعجَبَني رضاها[٢]

جاء في الكتاب: قال أبو عمرو: سمعت أبا زيد يقول: (رميت عن القوس)، وناس يقولون: (رمت عليها)، وأنشد:

أَرمي عليها وهي فرعٌ أَجمعُ
وهي ثلاثُ أَذرعٍ وإصبعُ[٣]

وخرَّجه ابن عصفور على أنَّ السهم يعلوا القوس ولذا دخلت (على) كما تدخل (عن) لأنَّ السهم يجاوزها[٤].

وأَثبت الكوفيون إلّا الكسائي في معاني على المجاوزة بمعنى (عن)، وهو ما اختاره الأشموني، وحملوا على ذلك قول الشاعر:

إذا رضيت علي بنو قُشير
لعمر الله أعجبني رضاها

والمعنى: إذا رضيت عني بنو قشير. وأمّا الكسائي فكان يقول: إنَّه لما كان رضي ضد سخط عدي رضي بـ(على) حملاً على نقيضه[٥].

وقال ابن عصفور: إنَّ هذا جاز لأنَّ الرضا عطف على المرضي عنه، فكأنّه قال عطفت على، وأشار إلى قول الكسائي، ووصف التخريجين بأنَّها أولى وإن لهما ما يسوغهما بخلاف جعل حرف بمعنى آخر فلا مسوغ لذلك، وورد مثل هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿ أَمۡ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ (سورة البقرة، من الآية: ٨٠)، أي: عن الله[٦].

المسألة العاشرة: هل تقع (ثمَّ) زائدة؟

قال الأشموني: «تنبيه: زعم الأخفش والكوفيون أنَّ(ثمَّ)تقع زائدة؛ فلا تكون عاطفة البتة، وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ وَضَاقَتۡ عَلَيۡهِمۡ أَنفُسُهُمۡ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ لِيَتُوبُواْ ﴾(سورة التوبة، من الآية: ١١٨)، جعلوا: (تاب عليهم)هو الجواب و(ثمَّ) زائدة»[٧]. فالأشموني في ذكره رأي الكوفيين

(١) البيت لذي الأصبع العدواني، ينظر: أدب الكاتب: /٥١٣، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٩٤/٢.

(٢) ينظر: شرح ديوان رؤبة بن العجاج: ١٤١/١، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٩٠/٢.

(٣) البيت من الرجز الذي لايعرف قائله، ينظر: الكتاب: ٢٢٦/٤.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٥١٠/١.

(٥) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ٢٦٧/٢، و٢٤٢/٣، والمحتسب: ٥٢/١-٥٣، والخصائص: ٣٨٩/٢، ومغني اللبيب: ١٩١، ٨٨٧.

(٦) ينظر: معاني القرآن، للأخفش: ٤٦/١، والأزهية: ٢٨٥، وشرح جمل الزجاجي: ٥١٠/١.

(٧) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣٦٦/٢-٣٦٧.

في وقوع ثم زائدة وعدم اعتراضه عليهم فيه إشارة إلى اختياره لرأيهم في صحة وقوعها زائدة.

الكوفيونَ يَرَوْنَ زيادة (ثم) في بعض الأحيان، فهي تأتي (زائدة)، ولَهُم حُجَج بنصُوص القرآن الكَريم والمأثور مِن استعمالِ العرَب، مِنْ ذلك قولُ تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ ﴾ ،وقولهُ تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلۡتُمۡ وَتَنَٰزَعۡتُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِ وَعَصَيۡتُم مِّنۢ بَعۡدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَۚ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنۡيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَۚ ثُمَّ صَرَفَكُمۡ عَنۡهُمۡ لِيَبۡتَلِيَكُمۡ ﴾(سورة آل عمران، من الآية: ١٥٢)، من أشعار العرب التي يَحتَجون بها قول زهير:

أَرانـي إذا أَصْبَحْتُ أصبَحتُ ذَا هَوَى
فَثَمَّ إذا أَمْسَيتُ أَمْسَيتُ غادِيا[1]

ذَكَرَ محمد حسن شَراب فقالَ: «إنَّ الفاء في قَوله(فَثَمَّ) زائدةً لما بينَ الفَاء و(ثمَّ) من التنافي، فَالفاء تدلُّ على الاتصال، و(ثمَّ) تَدلُ على الانفصالِ»[2]. وقال ابن يعيش: «وَأَمَّا (ثمَّ) فهي كالفاء في أنَّ الثَّاني بَعد الأول...وَالكوفيونَ يرونَ أيضاً زيادة (ثمَّ) كزيادة الفاء، والواو عندهم قالَ زُهير:

أَرانـي إذا مَـا بِـتُّ بِـتُّ عَـلى هَـوَى
وَثَـمَّ إذا أصبَحتُ أصبَحتُ غَـاديا[3]

وَنَقَل السُّيوطي آية وَقَعَت فيها الفاءُ بمعنى (ثُمَّ)، في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ خَلَقۡنَا ٱلنُّطۡفَةَ عَلَقَةٗ فَخَلَقۡنَا ٱلۡعَلَقَةَ مُضۡغَةٗ فَخَلَقۡنَا ٱلۡمُضۡغَةَ عِظَٰمٗا فَكَسَوۡنَا ٱلۡعِظَٰمَ لَحۡمٗا ﴾ (سورة المؤمنون، من الآية: ١٤)، فقال: «فَالفاءُ في الثلاثة بمعنى (ثُمَّ)، قالَ الكوفيَّةُ وتَقَع زائدة»[4]. ثمَّ يَنقل السيوطي نفسَ الآية الكريمة: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ ﴾ (سورة التوبة، من الآية: ١١٨)، «وأجيبَ بأنَّ الجواب فيها مُقَدَّرٌ، ومال الفَرّاءُ تَقَعُ للاستئناف، نحو: (أعطيتُكَ ألفا ثُمَّ أَعْطَيتُكَ قَبْلَ ذلكَ مِالاً)»[5]. وكَون الأخفش يميلُ لرأي الكوفيينَ فلا غرابة في هذا، يقول الطنطاوي: «ولا يُنافي ذلك أنَّ بعضَ البصريينَ قَدْ يَميلُ إلى المذهب الكوفي في بَعضِ المَسائِل، لِما أنقدح في ذهنِهِ، وَقدْ عَرفتَ في ترجمة الأخفش أنَّه أكثرُ البصريينَ موافقةً للكوفيين، وأنَّ نشأ ذلك راجع إلى توطنه في بغداد في جوار الكسائي الذي احتفى به وأكرم مثواه»[6].

المسألة الحادية عشر: هل يجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة حرف الجر؟

قال الأشموني: «وعود خافض لدى عطفت على ضمير خفض لازماً في جعلا» في غير الضرورة وعليه جمهور البصريين، نحو: ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ ﴾ (سورة فصلت، من الآية: ١١)، ﴿ وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ ﴾ (سورة

(١) البيت ورد في الديوان بالآتي: أراني، إذا ما بتُّ بتُّ على هوًى ... فثمَّ إذا أصبحتُ أصبحتُ غاديا، ديوان زهير بن أبي سلمى: ٧٦، وينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد حَسَن شَراب: ٣٣٨/٣.

(٢) المصدر نفسه: ٣٣٨/٣.

(٣) ديوان زهير بن أبي سلمى: ٧٦، ينظر: شَرحُ المُفَصَّلِ، شَرح ابن يَعيش: ٩/٤-١٠.

(٤) هَمْعُ الهَوامِع في شَرح جَمْعِ الجَوامعِ: ١٩٦/٣.

(٥) المصدر نفسه: ١٩٦/٣.

(٦) نَشأَةُ النَّحو وَتاريخُ أَشهرِ النُّحاةِ: ١٢٤.

المؤمنون، من الآية: ٢٢)، ﴿ قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ ﴾ (سورة البقرة، من الآية: ١٣٣)، قال الناظم: «وليس عود الخافض عندي لازماً» وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين، «إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتاً» فمن النظم قوله من البسيط:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا
فاذهب فما بك والأيام من عجب[1]

والأشموني في هذه المسألة تابع الناظم والكوفيين في صحة العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار، وقد استدل على ذلك بشواهد أوردها في شرحه، يصف سيبويه العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر بالقبح، فيقول: «ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك: (مررت بك وزيدٍ)، و(هذا أبوك وعمروٍ)، كرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً قبله؛ لأنَّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها حجته أنَّها لا يُتكلم بها إلَّا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم، ولم يجز أن يتبعوها إياه وإن وصفوا»[2].

وأمّا الفراء فيذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه في شرحه للآية: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ (سورة النساء، من الآية: ١)، «فقال: عن إبراهيم -يريد به النخعي (ت: ٩٦هـ)- أنَّه خفض الأرحام، قال: هو كقولهم: بالله والرحم، وفيه قبح لأنَّ العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كنى عنه... وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه»[3]. وأمّا الأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ) فيرى أنَّ قراءة النصب للآية السابقة أحسن من الجر ولم يصف الجر بشيء، فقال: والأرحام منصوبة، أي: اتقوا الأرحام، وقال بعضهم: والأرحامِ جرّ، والأول أحسن؛ لأنَّك لا تجري الظاهر المجرور على المضمر المجرور[4].

ويرى أبو علي الفارسي أنَّ العطف على الضمير المجرور ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال، ويقول: «وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن، فأمَّا ضعفه في القياس فإنَّ الضمير قد صار عوضاً ممَّا كان متصلاً باسم، نحو: (غلامه، غلامك، غلامي) من التنوين فقبح أن يعطف عليه، كما لا تعطف الظاهر على التنوين»[5]. ويقول الزمخشري والجر على عطف الظاهر على المضمر ليس بسديد؛ لأنَّ الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد، فكانا في قولك: (مررت به وزيد)، و(هذا غلامه وزيد)، شديدي الاتصال فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة، فلم يجر، ووجب تكرير العامل كقولك: (مررت به وزيد)، و(هذا غلامه وغلامُ زيدٍ)[6].

(١) قيل إنّ البيت لدريد بن الصمَّة، ينظر: كتاب الأغاني: ٢٥٤/١٠، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣٩٤/٢.
(٢) الكتاب، سيبويه: ٣٨١/٢.
(٣) معاني القرآن، للفراء: ٢٥٢/١-٢٥٣.
(٤) ينظر: معاني القرآن، للأخفش: ٢٤٣/١.
(٥) الحجة للقراء السبعة: ١٢١/٣-١٢٢.
(٦) ينظر: الكشاف: ٤٩٢/١.

وأمّا العكبري فيرى أن هذا لا يجوز عند البصريين، وإنما جاء في الشعر على قبحه، وأجاز الكوفيون على ضعف[١]. ويرى ابن مالك إنَّ إعادة الجار مختارة لا واجبة، فيقول: وإذا كان المعطوف ضمير جر أُعيد الجار كقوله تعالى: ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا ﴾ (سورة فصلت، من الآية: ١١)، ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ (سورة المؤمنون، من الآية: ٢٢)، ﴿ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ﴾ (سورة الأنعام، من الآية:٦٤)، وإعادته مختارة لا واجبة وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين، ثم يذكر ابن مالك حجة الموجبين ويضعفها[٢].

وأمّا أبا حيان فيقول: العطف المضمر المجرور فيه مذاهب، أحدها: أنه لا يجوز إلَّا بإعادة الجار في الضرورة، فإنه يجوز بغير إعادة الجار فيها وهذا مذهب جمهور البصريين. الثاني: أنه يجوز ذلك في الكلام وهو مذهب الكوفيين ويونس، وأبي الحسن، والأستاذ أبي علي الشلوبين. الثالث: أنه يجوز ذلك في الكلام، نحو: (مررت بك نفسك وزيدٍ) وهذا مذهب الجرمي. والذي نختاره أنَّه يجوز ذلك في الكلام مطلقاً؛ لأنَّ السماع يُعضدهُ والقياس يُقويه[٣].

وأمّا السيوطي فيؤيد الجواز فيقول: «كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم، وحمزة، وابن عامر، قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك... وردَّ عليهم ابن مالك بأبلغ رد... من ذلك احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بقراءة حمزة ﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾»[٤].

وأمّا الآلوسي فيرى الجواز فقال: «وما ذكر من امتناع العطف على الضمير المجرور هو مذهب البصريين ولسنا متعبدين باتباعهم... بل الصحيح ما ذهب إليه الكوفيون من الجواز»[٥].

وأمّا رأي المحدثين في ذلك فنذكر أقوال بعضهم، فقد قال الدكتور أحمد نصيف الجنابي بصحة جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار؛ لأنَّ ذلك تؤيده الشواهد القرآنية والشواهد الشعرية الكثيرة. ويرى الدكتور فوزي مسعود أنَّ عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور جائز وصحيح... منها قوله تعالى: ﴿ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ (سورة البقرة، من الآية: ٢١٧). وقد انتقد محمد الطنطاوي محاولات البصريين في نقض هذه المسألة ويرى أنه تعسف لا ترضاه العدالة ولا يستقيم في المنطق. ويضيف حسين علي العقيلي بأنه لا يجوز في هذه المسألة الأمران كلاهما وللمتكلم الخيار أن يكرر حرف الجر أو يستغني عنه[٦].

المسألة الثانية عشر: هل يصح نداء اسم الجنس واسم الإشارة بإسقاط حرف النداء؟

قال الأشموني: (وذاك)، أي: التعدي من الحروف «في اسم الجنس والمشار له قل ومن يمنعه» فيهما

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٣٢٧/١.
(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣٧٥/٣.
(٣) ينظر: البحر المحيط: ٣٨٧/٢.
(٤) الاقتراح: ٦٩.
(٥) روح المعاني: ٣٩٥/٢.
(٦) ينظر: الجملة العربية في دراسات المحدثين: ٢٥٢.

أصلاً ورأساً «فأنصر عاذله» بالذال المعجمة، أي: لائمه على ذلك، فقد سمع في كل منها ما لا يمكن رد جمعيه؛ فمن ذلك في اسم الجنس قولهم: (أطرق كراً) و(افتد مخنوق) و(أصبح ليل) وفي الحديث: (ثوبي حَجَرُ)[١]، وفي اسم الإشارة قوله من الطويل:

إذا أهملت عيني لها قال صاحبي
بمثلك هذا لوعة وغرام[٢]

الثابت عند النحاة أنَّه لا يجوز حذف حرف النداء في مواضع محددة جمعوها، هي: «إن كان المنادى (الله) أو ضميراً، أو مستغاثاً، أو متعجباً منه، أو مندوباً، نحو: يا الله، يا إياك، يا لزيد، يا للماء، ويا زيداه»[٣].

وأمّا غير ذلك فقد وجد خلاف في إجازة الحذف، كما في اسم الإشارة واسم الجنس، غير أنَّ هذا الخلاف تولد كذلك من أقلام المتأخرين، واعتمد المجيزون على شواهد نثرية وشعرية أصيلة، وقبل ذلك وجب أن نورد بعض آراء العلماء في المسألة وأن نتبعها في كتب الأقدمين.

فالأصل عند شيخ العربية عدم إجازة الحذف لعلة أنَّ (يا) أصبح ملازماً للمبهم، فكأنَّه بدل من (أي) التي ينادي بها المعرف، وأمَّا ما جاز الحذف فالضرورة في الشعر وكثرة الاستعمال في الأمثال[٤].

وهذا ما أكده المبرد بقوله: «لا يجوز أن تقول (رجل أقبل)، ولا (غلام تعال)، ولا (هذا هلُمْ)، وأنت تريدُ النداء وذَلِكَ أنَّه لا يجوز أن تقول: (رجل أقبل) لأنَّ هذهِ نعوت، وقالوا في مثل من الأمثال، والأمثال يُستجار فيها ما يستجار في الشعر لكُثرة الاستعمال»[٥].

وعلَّل ابن الحاجب عدم إجازة الحذف بعلل هي: «لأنَّ الأصل: (يا أيها الرجل، يا أيها المرأة)، فاستغنوا بقولهم عن الألف واللام لدلالتها على التعريف المستفاد من الألف واللام، ولما حذفت الألف واللام استغني عن (أيها)؛ لأنَّها إنَّما وضعت وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام فبقي: (يا رجل)، فلو حذف حرف النداء لكثر الحذف وأخل، فكرة لذلك». ويجوز أن يقال: إنَّما لم يحذف لأنَّه ناب مناب حرف التعريف المراد معناه في قولك: (الرجل)، فكما لا يجوز حذف المعرض عنه عند انفراده فكذلك لا يجوز حذف عوضه الذي هو منزل منزلته.

وهنا يمكن إجراؤه في أسماء الإشارة بوجه، «وهو أن يقال تعريف أسماء الإشارة ليس كتعريف الأعلام، فإنَّها لم تتعرف إلا بقرينة القصد إلى مدلولها، و(يا) فيها ذلك المعنى المذكور، فصارت معها كالقرينة المفيدة للتعريف، فإذا حذفتها وأنت قاصد إلى التعريف كنت كالحاذف حرف التعريف...»[٦]. ولعلَّ من طلائع من جعل هذه المسألة خلافية هو الرضي في شرحه على الكافية، وابن يعيش في شرحه

(١) ينظر: صحيح البخاري: ١٥٦/٤، رقم الحديث: (٣٤٠٤).
(٢) ديوان ذي الرّمّة: ١٥٩٢، وينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١٨/٣.
(٣) شرح التسهيل: ٤٥٧/٢.
(٤) ينظر: الكتاب: ٢٣١/٢-٢٣٢.
(٥) المقتضب: ٢٦١/٤.
(٦) أمالي ابن الحاجب: ٨٤٨/٢.

للمفصل، إذ قال: «وقد أجاز قومٌ من الكوفيين: (هذا أقبل) على إرادة النداء»[١]. وجعله المرادي عند الكوفيين قياساً مطرداً[٢]، وهو ما اختاره الأشموني وتابع فيه الكوفيين، وهوموافق لما ذهب إليه ابن مالك.

المسألة الثالثة عشر: هل يجوز نداء ما فيه (أل) اختياراً؟

قال الأشموني: «وباضطرار خص جمع (يا) و(أل) في نحو قوله من الكامل:

عباس يا الملك المتوج والذي
عرفت له بيت العلا عدنان[٣]

وقوله من الرجز:

فيا الغلامان اللذان فرا
إياكما أن تعقبانا شراً[٤]

ولا يجوز ذلك في الاختيار خلافاً للبغداديين في ذلك (إلَّا مع الله) فيجوز إجماعاً؛ للزوم (أل) له حتى صارت كالجزء منه، فنقول: (يا الله) بإثبات الألفين و(يا الله) بحذفهما، و(يا الله) بحذف الثانية فقط، وإلّا مع محكي الجمل، نحو: (يا المنطلق زيد) فيمن سمي بذلك، نصَّ على ذلك سيبويه، وردَّ عليه المبرّد ما سُمي به من موصول مبدوء بـ(أل) نحو: الذي والتي وصَوَّبه الناظم»[٥]. فالأشموني رأى جواز الجمع بين ياء النداء وأل التعريف، وهو رأي قد نسب إلى الكوفيين.

وتعد هذه المسألة من المسائل المشهورة بين النحويين، إذ جاء عند سيبويه قوله: «...لا يجوز لك أن تنادي (الضارب أبوه) إذا كان اسماً؛ لأنَّه بمنزلة اسم واحد فيه الألف واللام، ولو سميته الرجل المنطلق جاز أن تناديه فتقول: (يا الرجل منطلقٌ)، لأنك سميته بشيئين كل واحدٍ منهما اسم تامٌ، والذي مع صلته بمنزلة اسم واحد نحو: (الحارث)، فـ(أل) يجوز فيه النداء كما لا يجوز فيه قبل أن يكون اسماً، وأما (الرجل منطلق) فبمنزلة (تأب شراً)، لأنه لا يتغير عن حاله، لأنه قد عمل بعضه في بعض، ولو سميته (الرجل والرجلان) لم يجز فيه النداء، لأنَّ ذا يجري مجراه قبل أن يكون اسماً في الجر والنصب والرفع»[٦].

وأمّا من جاء بعده، فالمبرد قال: «اعلم أنَّ الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام؛ لأنك إذا ناديته فقد صار معرفة بالإشارة بمنزلة (هذا، ذاك)، ولا يدخل تعريف على تعريف، فمن ثم لا تقول: (يا الرجل تعال)، وأما قولهم: (يا الله أغفر) فإنما دعى وفيه الألف واللام لأنهما كأحد حروفه...»[٧]. فلا وجود لخلاف هنا، وإنما علة عدم استعمال حروف النداء على المعرف بـ(أل) أن التعريف لا يدخل على تعريف،

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٣٦٣/١.
(٢) ينظر: توضيح المقاصد: ١٠٥٤/٢.
(٣) من الشواهد التي لم يعرف لها قائل، ينظر:الانصاف في مسائل الخلاف: ٢٧٤/١، والتصريح على التوضيح: ١٧٣/٢ .
(٤) من الشواهد التي لم يعرف لها قائل، ينظر:الانصاف في مسائل الخلاف: ٢٧٤/١ .
(٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢٩/٣-٣٠.
(٦) الكتاب: ٣٣٤/٣.
(٧) المقتضب: ٣٤٠/٤.

فـ(يا) معرفة، «وحروف النداء لا يدخل على ما فيه الألف واللام، لا يقال: (يا الرجل)، ولا (يا الغلام)؛ لأنَّ النداء يُعرف الاسم بالإشارة والخطاب، والألف واللام يعرفانه، فلا يجتمع على اسم تعريفان مختلفان»[١].

وجاء في الأصول لابن السراج قوله: «وأهل بغداد يقولون: (يا الرجل أقبل)، ويقولون: لم نر موضعاً يدخله التنوين يمتنع من الألف واللام»[٢]، وهذا الكلام يدل على عدم خلاف في المسألة بمنع إدخال (أل) التعريف على المعرف بـ(أل) إلَّا بشرط سيبويه، فكلا الحيين سار بهدي كلام الكتاب، فتوسع البغداديون في الاستعمال التداولي فأجازوا ذلك بحسب كلام ابن السراج.

وجاء في تعليقة أبي علي الفارسي على الكتاب قوله: «حرف النداء يمتنع من الدخول على ما فيه الألف واللام إذا كان اسماً مفرداً كـ(العباس، الرجل)، فأما إذا كان الألف واللام في جملة مسمى بها لم يمتنع من الدخول عليه، من حيث لم يمتنع من الدخول على سائر الجمل التي لا ألف ولاماً فيه، ألا ترى أنَّ (يا) التي للنداء لا تلي الأفعال، ولو سميت (رجلاً) بجملة من فعل وفاعل فناديته لم يمتنع حرف النداء من الدخول على الفعل، وإن كان قبل التسمية لا يدخل عليه، فكذلك لا يمتنع من الدخول على الاسم الذي فيه الألف واللام إذا كان من جملة واحدة، وإن كان يمتنع من الدخول عليهما إذا كانا في اسم مفرد من غير جملة»[٣]. ونلحظ من كلامه أنه يوضح علل عدم الدخول وعلة إجازته، وهو لا يخرج عمَّا جاء في الكتاب، من علة المشابهة والنظير مع المركب الإسنادي، ولا وجود لمسألة خلافية، على الرغم من أنَّ أبا علي الفارسي جاء بعد الشيخ ابن السراج.

وأمّا من جاء بعد هؤلاء الأعلام من المتأخرين فقد أيعنت في كتبهم هذه المسألة وأخذت بعداً كما في الإنصاف، إذ أفرد أبو البركات الأنباري مساحة في كتابه في الجزء الأول وسمها بـ(القول في نداء الاسم المحلى بـ أل)[٤]، وأورد بل وولد شواهد وحججًا وأقيسةً في تكوين مسألة خلافية، وبعد تتبع أقوال بعض العلماء لم نجد من نسب هذا القول إلى الكوفيين صراحة إلا بعد القرن الرابع أو نهايته، فابن السراج جعل الإجازة هنا إلى البغداديين، والبغداديون هم من جمع بين الآراء.

ونجد أقوالاً في هذه المسألة نسبت إلى سيبويه إذ يقول ابن مالك على لسان سيبويه: «واعلم أنه لا يجوز أن تنادي اسماً في الألف واللام البتة»[٥]، وفي سعة القول والاستعمال التداولي أجاز المتأخرون أموراً في المسألة غير ما أجازه الأقدمون، فقد أجازوا بعض الأساليب الكلامية مثل قول ابن سعدان فيما نقله ابن مالك وأبو حيان: «وأجاز ابن سعدان: (يا الأسد شدة)، و(يا الخليفة جواداً)، ونحوه مما فيه تشبيه،

(١) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٦١/١.
(٢) الأصول في النحو: ٣٧٢/١.
(٣) التعليقة على كتاب سيبويه: ١٥٣/٢.
(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٧٤/١-٢٧٨.
(٥) شرح التسهيل: ٤٠٠/٣.

وهو أيضاً قياس صحيح؛ لأنَّ تقديره: يا مثل الأسد، ويا مثل الخليفة، فحسن لتقدير دخول (يا) على غير الألف واللام»[١].

وبتتبع أقوال العلماء وجدت أنَّ أوَّل -والله اعلم- من نسب هذا القول إلى الكوفيين هو العكبري في قوله: «جائز عندنا أن يُنادى ما فيه التعريف نحوياً (الرجل، يا الغلام)»[٢]، والشيخ أبو البقاء توفي كما هو معلوم في سنة (٦١٦هـ)، والأكثر في الخلاف في هذه المسألة يرجع إلى أصول ابن السراج المتوفى سنة (٣١٦هـ)، فالأمر فيه أقدم من قول العكبري، فالأمر يحتمل أمَّا أن يكون العكبري لا يرى بوجود المذهب أو المدرسة البغدادية، فما نسب عند ابن السراج إنما هو المذهب الكوفي، وإمَّا أنَّه لم يطلع على ما قاله ابن السراج، وهذا الاستنتاج ينطبق كذا على صاحب الإنصاف .

ومما تقدم نجد أنَّ هذه المسألة من باب الاستعمال التداولي لأساليب اللغة ليس أكثر، فأقيسة البصريين بل أقيسة النحاة قد منعوا كثيراً من الأساليب، واللغة لا تخضع للأقيسة إنما وجب أن تخضع القواعد والأقيسة للاستعمال اللغوي كون العربية أوسع من قواعد النحاة، فقد عدَّ كثير من النحاة ما جاء من شواهد شعرية في هذه المسألة من باب إما الضرورة الشعرية في قول الشاعر: (يا التي تيمت قلبي...)، قال القرطبي: «وبعض الشعراء أدخل على (التي) حرف النداء، وحروف النداء لا تدخل على ما فيه الألف واللام إلَّا في قولنا: (يا الله)، وحده فكأنَّه شبهها به من حيث كانت الألف واللام غير مفارقتين لها»[٣]، أو من باب التقدير كما في قولهم: (فيا أيها الغلامان...)، ولم لا تعد هذه المسألة من باب التوسع في الأساليب، أو لم لا تكون لهجة من الركام اللغوي الذي عفا عليه الزمن ووصل لنا شيء منها؟.

المسألة الرابعة عشر: هل تقع نون التوكيد الخفيفة بعد ألف؟

قال الأشموني: «ولم تقع -أي النون- خفيفة بعد الألف، أي: سواء كانت الألف اسماً، بأن كان الفعل مسنداً إليها، أو حرفاً بأن كان الفعل مسنداً إلى ظاهر على لغة أكلوني البراغيث، أو كانت التالية لنون جماعة النساء، وفاقاً لسيبويه والبصريين سوى يونس، وخلافاً ليونس والكوفيين؛ لأنَّه فيه التقاء الساكنين (ألف) لأنه على حده، إذ الأول حرف لين والثاني مدغم، ويعضد ما ذهب إليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم: ﴿ فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا ﴾ (سورة الفرقان، من الآية: ٣٦) حكاها ابن جني، ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان: ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (سورة يونس، من الآية: ٨٩).

تنبيهان، الأول: ذكر الناظم أنَّ من أجاز الخفيفة بعد الألف بكسرها وحمل ذلك على القراءتين المذكورتين، وظاهر كلام سيبويه وبه صرح الفارسي

(١) شرح ديوان المتنبي: ١٧٦/٢.
(٢) التبيين عن مذاهب النحويين: ١٣٣.
(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٢٣٥/١.

في الحجة أنَّ يونس يبقي النون ساكنة ونظر ذلك بقراءة نافع: (محياي). الثاني: هل يجوز إلحاق الخفيفة بعد الألف إذا كان بعدها ما تدغم فيه على مذهب البصريين، نحو: (اضربان نعمان)، قال الشيخ أبو حيان: نص بعضهم على المنع ويمكن أن يقال: يجوز وقد صرح سيبويه بمنع ذلك»[١].

- **أحكام نون التوكيد الخفيفة:**

تنفرد نون التوكيد الخفيفة عن نون التوكيد الثقيلة، بأنَّها لا تقع بعد ألف الاثنين، فلا يقال مثلاً في الجملة الآتية: (أيها العاملان اجتهدانْ في عملكما) بالنون الخفيفة، وإنَّما يتعين هذا استعمال الثقيلة، أي: (أيها العاملان اجتهدانِّ في عملكما) بنون التوكيد الثقيلة المكسورة، وهذا رأي الخليل والبصريين وعللوا عدم جواز ذلك بالتقاء الساكنين (الألف والنون الخفيفة) وعدم إمكانية حذف الألف للتخلص من توالي الساكنين، لئلّا يلتبس فعل الواحد والاثنين[٢].

وقد ذكر سيبويه أنَّ يونس بن حبيب وناساً من النحويين -ويعني بهم الكوفيين- أجازوا دخول النون الخفيفة على الفعل المسند إلى ألف الاثنين[٣]. ولم يقبل سيبويه بهذا القول، وذهب إلى أنَّ ذلك ليس له نظير في كلام العرب، وأنَّه لا يقع بعد الألف ساكن إلَّا أن يدغم[٤]. فالنون في هذه الحالة تشبه التنوين.

إذن فالمجّوزون لدخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين هم الكوفيون ما عدا الكسائي، ومعهم يونس فإنَّه يجيز ذلك وحجتهم في ذلك: إنَّ النون الثقيلة تدخل هذين الموضعين؛ لأنَّ النون الخفيفة مخففة من الثقيلة، فهي عند الكوفيين فرع عن الثقيلة. وإنَّ النون تدخل لتوكيد الفعل المستقبل، فيجوز أن تدخل على كل فعل مستقبل وقع في هذه المواضع، فكذلك في ما وقع الخلاف فيه، وفي مثل هذه الحالة يؤدي ذلك إلى التقاء ساكنين، فردَّ يونس بن حبيب على هذا الأمر كما أورده سيبويه قائلاً[٥]: ويقولون في الوقف اضْربَا واضرِبْنَا، فيمدّون لأنَّ الألف منها مد فالمد يقوم مقام الحركة[٦].

وأمّا الزجاج فيرفض قول يونس، إذ قال: «لو مُدت الألف الواحدة وطال مدّها ما زادت على الألف؛ لأنها حرف لا تتكرر ولا يؤتى بعدها بمثلها»[٧].كما رفض أبو البركات الأنباري قول يونس جملةً وتفصيلاً؛ لأنَّه لا يوجد له نظير في النقل، وإنه خفيف في القياس[٨]. وكذا الرضي وعدَّ كل ذلك في مقام الشذوذ، ولا يجوز القياس عليه[٩]. أمّا رأي سيبويه في رفضه لدخول الخفيفة على فعل الاثنين فيقول: «وإن أردت الخفيفة في فعل الاثنين المرتفع قلت:

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١٢٧/٣-١٢٨.
(٢) ينظر: الكتاب: ٩/٤.
(٣) ينظر: المقتضب: ١٧/٣.
(٤) ينظر: الكتاب: ١٠/٤.
(٥) ينظر: الكتاب: ٥٢٧/٣.
(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٨/١، وشرح الرضي على الكافية: ٤٠٥/٢.
(٧) معاني القرآن وإعرابه: ٢٨٠/١.
(٨) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٦٦/٢.
(٩) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٢٥/١.

(هل تضربان زيداً) قد أمنت النون الخفيفة، وإنّما أذهبت النون»[١]. وقال سيبويه في موضع آخر: ولم تكن الخفيفة ههنا؛ لأنها ساكنة ليس مدغمة فلا تثبت مع الألف، ولا يجوز حذف الألف فيلتبس بالواحد. وكأن كلام سيبويه معناه إذا أدخلنا النون الخفيفة على ألف الاثنين فالقياس حذفها، وعند منعها يلتبس فعل الاثنين بالمفرد[٢].

اختلف النقل عن الكوفيين في وقوع نون التوكيد الخفيفة بعد ألف الاثنين، نحو: (قومانْ، اقعدانْ) بسكون النون، فقد نقل جوازه عن الكوفيين نحويون كثيرون تبعاً لنقل الزجاجي في الجمل[٣]، وانفرد أبو حيان، فيما علمت، ونسب جواز ذلك للفراء، وأنَّ الكسائي يمنعه، قال: «ومذهب سيبويه والكسائي أنَّها لا تدخل هنا الخفيفة، ويونس والفراء يريان ذلك»[٤].

ولكن المزني نقل عن الفراء منع دخولها على الظاهر، نحو: (لا تضربان زيداً) لئلّا تجمع بين ساكنين، وأجاز ذلك إذا دخلت على مكني، نحو: لا تضربنه[٥]،إنَّ الكوفيين لم يحالفهم التوفيق في هذه المسألة والرأي الصحيح ما ذهب إليه البصريون؛ إذ إن دخول نون التوكيد الخفيفة على ألف الاثنين يؤدي إلى تكوين مقطع وهذا المقطع لا وجود له في نهاية الكلمات[٦].

المسألة الخامسة عشر: هل يجوز منع المصروف من الصرف؟

قال الأشموني: «والمصروف قد لا ينصرف»، أي: للضرورة أجاز الكوفيون والأخفش والفارسي، وأباه سائر البصريين، والصحيح الجواز واختاره الناظم لثبوت سماعه[٧].

وفي منع المصروف من الصرف مذاهب مختلفة أذكرها على النحو الآتي:

أحدها: «الجواز مطلقاً حتى في الاختيار وعلى ذلك أحمد بن يحيى فإنه أنشد:

أُو مل أن أَعِيشَ وأن يَومِي
بأول أو بأهونَ أو جُبارِ
أو التالي دبارِ فإنه أفُته
فمؤنس أو عروبة أو شيارِ[٨]

فقيل له: هذا موضوع، فإنَّ (مؤنساً ودباراً) مصروفان، وقد ترك صرفها، فقال: هذا جائز في الكلام

(١) الكتاب: ٥١٩/٣.
(٢) المصدر نفسه: ٥٢٦/٣.
(٣) ينظر: الجمل: ٣٥٧-٣٥٨، والإنصاف في مسائل الخلاف:٦٥٠/١ (م: ٩٤)، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٨/٩، وارتشاف الضرب: ٣٠٩/١، والتصريح على التوضيح: ٢٠٧/٢، وهمع الهوامع: ٢٠٣/٤ .
(٤) البحر المحيط: ١٨٨/٥.
(٥) ينظر: الحروف: ٩١.
(٦) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، د. عبد الصبور شاهين: ١٠٣.
(٧) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١٧٤/٣-١٧٥.
(٨) البيتان لم ينسبا في الكثير المواضع وفي قليل منها نسبا للأعشى ولم أجده في ديوانه، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٩٧.

فكيف في الشعر؟ قال أبو حيان: فدلَّ هذا الجواب على إجازته اختياراً»[١].

الثاني: «المنع مطلقاً حتى في الشعر، على ذلك أكثر البصريين وبعض الكوفيين، وقالوا: إنه خروج عن الأصل بخلاف صرف الممنوع في الشعر فإنه رجوع عن الأصل في الأسماء[٢]». وقال أبو البركات الأنباري: «وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنَّما قلنا أنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف، لأنَّ الأصل في الأسماء الصرف، فلو أنّا جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل ولكان أيضاً يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف»[٣].

الثالث: الجواز في الشعر والمنع في الاختيار، وعليه أكثر الكوفيين والأخفش من البصريين واختاره ابن مالك، وهذا هو الصحيح، وهو اختيار الأشموني، وصححه أبو حيان قياساً على عكسه ولورود السماع بذلك كثيراً، كقوله:

فما كانَ حصنُ ولا حابس
يفوقان مرادسَ في مجمعِ[٤]

أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنّه يجوز ترك صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر، أنَّه قد جاء ذلك كثيراً في أشعارهم. والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين وما اختاره الأشموني لكثرة النقل الذي خرج عن الشذوذ، لا لقوته في القياس، وأمّا الجواب عن كلام البصريين بجواز ذلك في الشعر فقط فلأنَّه يباح فيه ما لا يباح في غيره من الكلام[٥]. ولعل الأصح فيما ذكرنا في هذا الموضوع بغض النظر عن خلافات النحويين في هذا هو الجواز في صرف الممنوع ومنع المصروف إذا اقتضت الضرورة لذلك.

* * *

(١) همع الهوامع: ١٢٢/١.
(٢) ظاهرة التنوين في اللغة العربية: ١٧٣.
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥١٤/١.
(٤) لم أعثر على قائله ، ينظر: خزانة الأدب: ٧١/١، وهمع الهوامع: ١٢٢/١.
(٥) ينظر: ظاهرة التنوين في اللغة العربية: ١٧٣.

الخاتمة

بعد هذه الرفقة الطيبة مع الإمام الأشموني استطيع أن أُسجل أهم النتائج التي توصلت إليها، وهي ما يأتي:

١. إنَّ الأشموني بصري المذهب ولكنَّه لم يتعصب لبصريته ويدلّ ذلك على حرصه على الآراء القويّة غير المردودة في شرحه، فقد اختار منها ما يراه صواباً ولاسيما من آراء النحويين الكوفيين، وهو ما قام البحث بالكشف عنه وبيانه.

٢. احتوى كتاب الأشموني على الكثير من الآراء مِمّا جعله موسوعة شاملة جامعة لكثير من آراء النحاة.

٣. برزت شخصية الأشموني واضحة في شرحه على الألفية، وقدرته على تحليل الآراء، ومناقشة الحجج، وترتيبه الأفكار والاستدلال لها، وساعده على ذلك سعة ثقافته، وتبحره في علوم عدة، كما برزت شخصيته في اختياره لبعض الآراء، وردِّ بعضها مع التعليل والتفسير فهي شخصية علمية تقوم على التمحيص والتحليل لا الاستقبال العفوي.

٤. أظهر الأشموني اهتماماً واضحاً بمسائل الخلاف النحوي، فكان يقف عندها طويلاً ويفصل القول فيها، ولا يكاد يخلو باب من الأبواب المختلف فيه بين النحويين إلاَّ وذكر فيه وجوه الخلاف وناقشها، وهو حينما يورد المسألة المختلف فيها فإنَّه يورد الأقوال والأدلة جميعها في تلك المسألة ثم يبين أقربها إلى الصحة فيرجحه، ويردُّ ما عداه ويخالفه.

٥. يذكر الأشموني الخلاف بين الكوفيين والبصريين وذلك من أهم نقاط البحث النحوي، ويمكن دراسة هذا الخلاف من وجهة نظر الأشموني.

* * *

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١. أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت:٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، (د.ت) .

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت:٧٤٠هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

٣. الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي، تح: عبدالمعين الملوحي، مجمع اللغة العربية- دمشق، ط٢، ١٤١٣ه-١٩٩٣م.

٤. أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت ــ لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٥.الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، د. ط، ت.

٦.إعراب القرآن، للنحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس(ت٣٣٨هـ)، تح: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

٧. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١٥، ٢٠٠٢ م.

٨. الاقتراح في أصول النحو،عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، ضبطه: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، ط٢، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م

٩. الأقليد في شرح المفصَّل، تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجدني (ت٧٠٠هـ)، دراسة: محمود أحمد علي وآخرون، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر- مصر.

١٠. ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، دار التعاون، بيروت ــ لبنان، د. ط. ت.

١١. أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت: ٦٤٦هـ)، تح: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

١٢. أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي (ت: ٥٤٥٠)، تح: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، د. ت.

١٣. الانتصار لسيبويه على المبرِّد، أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت: ٣٣٢ هـ)، تح: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

١٤. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد ، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان.

١٦. إيضاح الوقف والابتداء، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

١٧. الإيضاح في شرح المفصل، عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن الحاجب الكردي (ت: ٦٤٦هـ)، تح: د. إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين للطباعة، دمشق، سورية، ط١، ١٤٢٥هـ.

١٨. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت١٤٢٠ هـ.

١٩. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة - بيروت.

٢٠. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان- صيدا.

٢١. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، مصر.

٢٢. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تح: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٣. تذكرة النحاة، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تح: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان، ط١، د. ت.

٢٤. التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري،(ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢٥.التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ)، تح: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢٦. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٢٧. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن

مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي (ت: ٧٤٩هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٢٨. التوطئة، لأبي علي الشلوبيني، تح: يوسف أحمد المطوع، جامعة الكويت، ط١، ١٩٨١م.

٢٩. جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير أبو جعفر الطبري(ت: ٣١٠هـ)،تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠ م.

٣٠. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت: ٦٧١ هـ)، تح: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٣ م.

٣١. الجمل في النحو، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت:٣٣٧هـ)، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ.

٣٢. الجملة العربية في دراسات المحدثين، د. حسين علي فرحان العقيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٢م.

٣٣. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

٣٤. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، محمد بن مصطفى الخضري، تح: يوسف الشيخ محمد، دار الفكر للتوزيع، بيروت، لبنان، د. ط. ت.

٣٥. حاشية الشيخ يس على التصريح على التوضيح، ياسين بن زين الدين العليمي، دار النشر للتوزيع، بيروت ــ لبنان، د. ط. ت.

٣٦. حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي(ت: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.

٣٧. الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ)،تح: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، دار المأمون للتراث - دمشق، بيروت، ط٢، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

٣٨.حروف المعاني والصفات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ)، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

٣٩.خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

٤٠.الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.

٤١.الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، تح: د. أحمد محمد

الخراط، دار القلم، دمشق.
٤٢. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤ هـ)، محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، د. ط.
٤٣. دلالة (من) الجارة في الخطاب القرآني مقاربة دلالية، د. صاحب منشد عباس الزيادي، جامعة المثنى-كلية التربية، مجلة تسليم، المجلد الخامس، العدد التاسع والعاشر، شوال ١٤٤٠ه ــ ٢٠١٩م.
٤٤. ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تح: خويلد بن خالد، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١.
٤٥. ديوان المخبَّل السعدي، تح: حاتم الضامن، دار صادر، ٢٠٠٧م.
٤٦. ديوان ربيعة بن مقروم الضبي، تح: تماضر عبد القادر فياض، دار صادر، بيروت، لبنان، ط١، د. ت.
٤٧. ديوان زهير بن أبي سلمى، تح: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
٤٨. ديوان الإمام عبدالله بن المبارك(ت:١٨١هـ)، تحقيق: سعد الفقي، دار اليقين للنشر والتوزيع، مصر، (د.ت) .
٤٩. ديوان لبيد، لَبِيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري(ت:٤١هـ)، اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، الطبعة الاولى، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م .
٥٠. ديوان النابغة الذبياني، زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن يربوع بن مرّة بن عوف بن سعد، الذبياني، الغطفاني (١٨ ق. هـ-٦٠٥ م)، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة .
٥١. رصف المباني في حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط١، د. ت.
٥٢. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو المعالي محمود شكري بن عبد الله أبي الثناء الآلوسي (ت: ١٣٤٢هـ) ، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٥٣. الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت: ٥٨١هـ)، تح: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
٥٤. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٥٥. السنن الصغرى للنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط٢، ١٤٠٦ه - ١٩٨٦م.
٥٦. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت: ١٠٨٩هـ)، تح: محمود الأرناؤوط،، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٥٧. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن

مالك (ت: ٦٨٦ هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٥٨. شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، ابن طولون، تح: عبد الحميد جاسم الكبيسي،، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.

٥٩. شرح ابن عقيل، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي المصري(ت: ٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٦٠. شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت: ٣٨٥هـ)، تح: د. محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة - مصر، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

٦١. شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣ هـ)، تح: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ط٢.

٦٢. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٦٣. شرح التسهيل، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٦٤. شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الاستراباذي الرضي، تح: حسن بن محمد، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٦٦م.

٦٥. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧ م.

٦٦. شرح القصائد السبع الجاهليات، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٥.

٦٧. شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى ط١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.

٦٨. شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، لابن هشام الأنصاري، تح: د.هادي نهر، دار اليازوري العلمية، عمان، ٢٠٠٧م.

٦٩. شرح اللمع، أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط١، ١٣١١هـ ١٩٩٠م.

٧٠. شرح المفصَّل، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، تح: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٧١. شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد ابن عصفور الإشبيلي (٦٦٩هـ)، تح:

د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د. ط. ت.

٧٢. شرح ديوان المتنبي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار المعرفة - بيروت.

٧٣. شرح شذور الذهب، عبد الله بن يوسف بن أحمد ، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا، د. ط، ت.

٧٤. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨ هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠٨ م.

٧٥. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبدالله محمد بن عيسى السلسيلي (ت٧٧٠هـ)، تح: د. عبدالله علي الحسيني، الفيصلية للنشر، السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ.

٧٦. شواهد التوضيح والتصحيح، وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تح: د. طَه مُحسِن، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٠٥ هـ.

٧٧. صحيح الإمام البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (ت:٢٥٦هـ)، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ.

٧٨. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٧٩. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين أبو الخير محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي(ت: ٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت

٨٠. ظاهرة التنوين في اللغة العربية، عوض المرسي الجهاوي، دار النشر، مصر، ط١، د. ت.

٨١. علل النحو: ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت: ٣٨١هـ)، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

٨٢. الغرَّة المخفية في شرح الدرّة الألفية في علم العربية لابن معطي، أحمد بن الحسين بن أحمد الموصلي، دار الكتب، ط١، د. ت.

٨٣. الفرائد الجديدة، للشيخ عبدالرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)، تح: عبد الكريم المدرس، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م.

٨٤. الفرائد الغوالي على شرح شواهد الآمالي، لمحسن بن شريف الجواهري، تح: محمد حسن محسن، مطبعة الآداب، النجف، ط١، د. ت.

٨٥. الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري المالكي(ت: ٦٤٦ هـ)، تح: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، ط١، ٢٠١٠ م.

٨٦. كتاب الحروف، أبو الحسين المزني، تح: د. محمود حسني، دار الفرقان للنشر، عمان، ط١، ١٤٠٣هـ.

٨٧. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني(ت: ٦٤٣ هـ)، تح: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، السعودية، ط١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٨٨. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٨٩. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط٣، ١٤٠٧ هـ.

٩٠. الكواكب الدّرية على متممة الآجرومية، للشيخ محمد بن أحمد بن عبدالباري الأهدل، تأليف، عبدالله يحيى الشعبي، مؤسسة الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠ه-١٩٩٠م.

٩١. الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، عبدالفتاح الحموز، دار عمار، الأردن، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٩٢. اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت: ٧٧٥هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، ط١، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.

٩٣. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري(ت: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ.

٩٤. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت.

٩٥. مجالس العلماء، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط٢، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٩٦. مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (ت: ٢٩١هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر.

٩٧. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٩٨. المدارس النحوية أسطورة وواقع، د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ط١، ١٩٨٧م.

٩٩. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.

١٠٠. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تح: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة، ط١،

١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ.

١٠١. مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي، د. محمد بن عبدالرحمن بن عبدالله السبيهين، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، ط١، ١٤٢٦ه.

١٠٢. مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري(ت: ٦١٦هـ)، تح: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي - بيروت، ط١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

١٠٣. مسند الإمام أحمد بن حنبل، الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تح: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط١، د. ت.

١٠٤. مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي المالكي(ت: ٤٣٧هـ)،تح:د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.

١٠٥. معاني الحروف، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي(ت: ٣٨٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط١، د. ت.

١٠٦. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج(ت: ٣١١هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

١٠٧. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط١، د. ت.

١٠٨. معاني القرآن، للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ)، تح: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

١٠٩. معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

١١٠. معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي(ت: ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥ م

١١١. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١١٢. مغني اللبيب، عبد الله بن يوسف بن أحمد، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تح: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

١١٣. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية(شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي(ت ٧٩٠ هـ)، تح: مجموعة محققين، طبعة جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٨هـ.

١١٤. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني(ت ٨٥٥ هـ)، تح: مجموعة محققين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

١١٥. المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تح: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، ط١، د. ت.

١١٦. المقضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب- بيروت، د. ط، ت.

١١٧. المنهج الصوتي للبنية العربية، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت،لبنان، ط١، ١٩٨٠م.

١١٨. الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين الكنغراوي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط٢، ١٣٦٨هـ.

١١٩. نَشأَةُ النَّحو وَتاريخُ أَشهرِ النُّحاةِ، الشيخ محمد الطنطاوي، تح: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط١، ٢٠٠٥م-١٤٢٦هـ.

١٢٠. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيان النحوي الأندلسي، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، د. ط، ١٤٠٥هـ.

١٢١. هَمْعُ الهَوامِع في شَرح جَمْعِ الجَوامعِ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت: ٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر، د. ط.ت.

* * *